المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –

معهد العلوم القانونية و الإدارية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الدور التركي الإيراني في منطقة الخليج من2002الى2017

– العراق دراسة حالة–

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

إعداد الطالبين:

1- بـوعـزة وليد.

2- اوانوك أكرم الدين يوسف

تحت إشراف الأستاذ:

قلاع ضروس سمير.

لجنة المناقشة :

د.سعدي عائشة.....رئيسا

د.قلاع الضروس سمير.....مشرفا و مقررا

د. بوشماخ اسامة .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018–2019

شكر و عرفان

الشكر دائما و بدا لله عزو جل على ما انعم به في تيسير هذا البحث المتواضع.

الشكر للاستاذ:"قلاع الضروس سمير عل قبواه الاشراف على مذكرتنا و على النصائح التي قدمها لنا

الشكرموصول الى الاساتذة الافاضل في لجنة المناقشة الذين تكرمو بمناقشة البحث و كل اساتذتنا و معلمينافي كل مراحل الدراسة

إهداء

الى امي و ابي الكريمين.

الى اخي و اخواتي

الى كل من شاطرني هذا البحث

الى كل الاصدقاء و الزملاء ....

اهدي لهم ثمرة هذا العمل

اكرم

إهداء

الى ينبوع الصبر و التفاؤا و الامل ابي

الى كل من في الوجود بعد الله و رسوله امي الغالية

الى سندي و قوتي بعد الله اخوتي

محمد.خليدة.حمزة.بلال.ياسين

الى من اظهروا لي ماهو اجمل من الحياة البراعم امير .رهف .رغد

الى من تذوقت معه اجمل اللحظات صديقي سيد علي

الى من جعلهم الله اخوتي بالله اصدقائي و زملائي طلاب قسم العلوم السياسية

الى من يجمع بين سعادتي و حزني

زوجتي الغالية

ولید

– الفهرس–

شكر وعرفان

إهداء

إهداء

مقدمـــــة

الفصل الأول: الدور و السياسة الخارجية :قراءة نظرية و مفاهيمية 10

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية 10

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية 10

المطلب الثاني:خصائص السياسة الخارجية 13

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية 22

المبحث الثاني: مفهوم الدور الاقليمي 17

المطلب الأول: تعريف الدور 17

المطلب الثاني:محددات الدور و انماطه.....19

المطلب الثالث:نظرية الدور في التحليل السياسي.....23

المبحث الثالث:القوة الاقليمية 26

المطلب الأول: مفهوم القوة و خصائصها 49

المطلب الثاني: قوة الدولة و دورها في المشهد الدولي 29

المطلب الثالث: مصادر و محددات القوة الشاملة 31

الفصل الثاني: الخليج العربي و دوافع النفوذ الاقليمي لكل من تركيا و ايران في المنطقة 40

المبحث الأول: اهمية منطقة الخليج العربي 40

المطلب الأول:موقع و حدود منطقة الخليج العربي 40

المطلب الثاني : الاهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الخليج العربي 41

المطلب الثالث : الاهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج 43

المبحث الثاني:النفوذ السياسي 46

المطلب الأول:تعريف النفوذ السياسي 46

المطلب الثاني:نسبية النفوذ السياسي 47

المطلب الثالث: وسائل النفوذ السياسي.....48

المبحث الثالث: دوافع النفوذ لكل من تركيا و ايران في الخليج العربي.....53

المطلب الأول : انهيار النظام الاقليمي العربي 53

المطلب الثاني :التهديدات الامنية المشتركة.....62

الفصال الثالث :الدور الاقليمي لتركيا و ايران تجاه الخليج العربي "العراق نموذجا".....68

المبحث الاول : السياسة الخارجية التركية تجاه دولة العراق بين العوامل و الانعكاس 68

المطلب الاول :عوامل النفوذ التركي في العراق 68

المطلب الثاني :مظاهر النفوذ التركي في العراق 70

المطلب الثالث :انعكاسات النفوذ التركي في العراق.....76

المبحث الثاني : التوجهات الاقليمية للدور الايراني في العراق بين الواقع و الانعكاس 81

المطلب الاول : عوامل النفوذ الايراني في العراق 81
المطلب الثاني : واقع النفوذ الايراني في العراق ووسائله.....83
المطلب الثالث : انعكاسات النفوذ الايراني في العراق.....88
الخاتمة.....91
قائمة المصادر و المراجع.....115
الفهرس.....123

مقدمة

عرفت منطقة الخليج عدة تحولات ، إثر الأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة و التي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي ، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي وحيد في النظام الدولي الجديد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،و على اثر هذه الأوضاع، برزت قوى إقليمية تريد أن تفرض نفسها تجاه هذه الأوضاع .و نظرا للتوازنات الجديدة في المنطقة بعد عودة روسيا الاتحادية كقوة كبرى و غياب فاعلية النظام الإقليمي العربي منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق و انسحاب سوريا من لبنان 2005 و تأزم الأوضاع في سوريا و ظهور ما يعرف بالربيع العربي منذ 2010 .

و أمام هذه الأوضاع في منطقة الخليج العربي برزت كل من تركيا و إيران كقوتين إقليميتين في المنطقة تسعى كل منها إلى إبراز دورها في المنطقة بالشكل الذي يتناسب مع مقدراتها المادية و المعنوية و التي تتمثل في الاستقرار السياسي و الاقتصادي ،كما تسعى كل منهما إلى الاستفادة من المقدرات الاقتصادية الإستراتيجية التي تتميز بها بعض الدول الخليجية .

إن التحولات التي شهدتها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، دفعت بقادة البلدين إلى إعادة النظر في سياساتهما اتجاه دول المنطقة ، بما يسمح لكل منهما بتقلد دور القائد الإقليمي .

1- أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الدراسة في حيوية وحساسية الموضوع و خصوصا عندما يطرح في الوقت الراهن الذي شهد أحداثا و تغيرات إقليمية و دولية عديدة أهمها : الثورات العربية التي اندلعت في أواخر 2010 في منطقة الخليج و انسحاب القوات الأمريكية من العراق، و الرغبة أيضا في التطرق لمثل هذه الموضوعات و التي مست

واقعنا العربي المعاصر و يخدم قضايانا، فضلا أنها سوف تعطينا معلومات جديدة و حديثة عن طبيعة الدور الإقليمي في المنطقة العربية عموما و العراق خصوصا.

إعطاء نظرة علمية لأحد الأدوار و هو الدور الإقليمي التركي الإيراني في منطقة الخليج و خصوصا العراق و دراسة تفسير السياسة الخارجية لتركيا و إيران، و اعتماد مقاربات تحليلية تعتمد على نظرية الدور و توظيفها في تحليل الدور الإقليمي التركي الإيراني في الخليج، من خلال ما تقدمه هذه المقاربة من مفاهيم و متغيرات لتقديم تفسير علمي و منهجي يجيب على تساؤلات الدراسة و من هنا تكمن الأهمية العلمية للبحث موضوع الدراسة.

2- أسباب إختيار الموضوع

- الأسباب الموضوعية:

تم إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها إزدياد الاهتمام بالسياسة الخارجية لتركيا و إيران، لدرجة أنها أصبحت تثير جدلا في الوقت الراهن على الساحة الإقليمية و الدولية من خلال تدخلاتهما في منطقة الخليج سواء من خلال البحوث أو الدراسات أو من طرف وسائل الإعلام و كذلك للبحث في واقع الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران إتجاه منطقة الخليج و العراق تحديدا.

- الأسباب الذاتية

لكل باحث إهتمام خاص بموضوعات و قضايا معينة تجتذبه و يريد دراستها، بالإضافة لحركية و فاعلية السياستين الخارجية لكل من تركيا و إيران ، خاصة فيما يتعلق بمواقفهما تجاه القضايا الكبرى في منطقة الخليج

باعتبارهما دولتين إقليميتين و تاريخيتين .هذا ما شجع إلى على اختيار موضوع الدور التركي الإيراني في منطقة الخليج .

3- إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول سعي كل من تركيا و إيران للعب دور إقليمي في منطقة الخليج بوسائل مختلفة ،كما أن النفوذ في المنطقة يسير بمنحى متصاعد و متزايد و برز أكثر مع التحولات الدولية و الإقليمية خاصة ،التي عرفتها منطقة الخليج منذ نهاية الحرب الباردة ، و بروز الدور التركي الإيراني في تلك المنطقة تبلورت رغبة الباحث في التعمق في حقيقة هذا الدور في المنطقة ، و العراق تحديدا و التنبؤ بمستقبل هذا الدور.

- و يمكن تلخيص هذه المشكلة في الإشكالية التالية :

ما مدى الدور التركي _ الإيراني في منطقة الخليج ؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي مقومات الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران ؟ ما هي دوافع النفوذ لكل من تركيا و إيران في الخليج؟ ما مدى النفوذ التركي في العراق ؟ ما مدى النفوذ الإيراني في العراق ؟

4- فرضيات الدراسة

يمكن الإنطلاق من إفتراضات أساسية لمعالجة إشكالية الدراسة مفادها :

- عدم وجود نظام إقليمي عربي فعال و قوي شجع كل من تركيا و إيران على تعميق نفوذها في الدول العربية الخليجية .

- الفراغ الاستراتيجي بعد إنسحاب الولايات المتحدة من العراق في منطقة الخليج يدفع كل من تركيا و إيران إلى سياسة ملأ الفراغ لإسترجاع المكانة الإمبراطورية التاريخية لكليهما.

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج تبرز الدور الذي تلعبه تركيا و إيران في المنطقة .

- التهديدات الأمنية المشتركة بين تركيا و إيران في منطقة الخليج تدفع التفاعل بينهما للمزيد من التعاون .

5- حدود الدراسة

أ- الحدود الزمنية للدراسة

البحث ينطلق من تتبعه للدور التركي الإيراني أثناء و بعد التحولات و الأزمات التي مست المنطقة منذ نهاية 2010 خاصة الثورات العربية التي كانت لها تداعيات كبيرة في منطقة الخليج .

ب-الحدود المكانية للدراسة

يعالج الموضوع الدور التركي الإيراني في منطقة الخليج، ما يجعل الحدود المكانية محصورة في منطقة الخليج الممتدة من إيران شرقا ، و شبه الجزيرة العربية غربا و العراق شمالا و خليج عمان جنوبا، وستعتمد الدراسة

التركيز على المناطق التي تشهد نشاطا كثيفا للسياسة الخارجية التركية الإيرانية خاصة العراق و هو موضوع دراستنا.

6-الإطار المنهجي للدراسة

إن البحث العلمي يحتم على الباحث الإستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها من أجل ضمان علمية النتائج، و قد تم الإعتماد على:

- **المنهج التاريخي المقارن**: يعتمد هذا المنهج على البحث و إستحضار الأحداث و الحقائق التاريخية من خلال تفسير و تحليل و تركيب الأحداث و إعطاء تفسيرات و تنبؤات عامة. [1]

كما يمكننا القول من جهة أخرى أن المنهج التاريخي يوظف للحصول على مواقف و سياسات كل من تركيا و إيران في منطقة الخليج، كذلك المقارنة بين تلك السياسات بشكل يسمح بالتنبؤ بمستقبل الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران في المنطقة.

- **المنهج الوصفي**:و يعتمد عليه من خلال وصف السمات العامة للسياسة الخارجية التركية و الإيرانية و وصف الواقع الجيوإستراتيجي و الاقتصادي و الأمني لمنطقة الخليج و في وصف الأحداث و التطورات الراهنة في المنطقة عموما وفي العراق خاصة.

7- الإطار النظري للدراسة

إن لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية لا بد من إطار نظري يستخدمه الباحث قصد الفهم، فالنظرية هي مجموعة من القضايا التقريرية و المنطقية و المقبولة و التي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر.

1 ممحمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم الإقتربات الأدوات** ،(الجزائر: دار هومة ، 2002)، ص 55.

و قد إعتمدنا على مجموعة من النظريات في دراستنا لهذا الموضوع على:

– **النظرية الواقعية الجديدة:** ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الإقتصادية الدولية و إهتمت أيضا ببلورة نظريات لتفسير و شرح العلاقات البنيوية أو الإرتباط السببي بين الوسائل و الأهداف التي تؤدي لنشوء الهيمنة أو إندثارها، و في ضوء ذلك تستطيع الدول المهيمنة توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، فالواقعية الجديدة تشبه القوة في السياسة بالمال في الاقتصاد. [1] و إستخدمنا هذه النظرية و ذلك بالإعتماد عليها من خلال ما يعرف بالقوة و المصلحة في السياسة الدولية ، وذلك لتفسير موقع المصلحة القومية لكل من تركيا و إيران في توجهاتهما الإقليمية.

– **النظرية الليبيرالية الجديدة:** و التي من خلالها سنحاول تبيان حالة التعاون و الاعتماد المتبادل التي انتهجتها كل من إيران و تركيا مع دول المنطقة.

– **نظرية صنع القرار و نظرية الدور**: و ذلك حسب الحاجة إليها في الموضوع.

8– دراسات سابقة

هناك عدة دراسات و مؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا.

– الدراسة الأولى: دراسة داوود أحمد أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2010 .تطرق فيها إلى موضوع القوة و التخطيط الاستراتيجي الإستراتيجية المرحلية و تطرق أيضا إلى الوسائل الإستراتيجية و السياسات الإقليمية التي رأى الدكتور أغلو أنها ستحقق تركيا مكانتها المرموقة في الساحة الدولية

1 ناصيف يوسف حتي،" **النظرية في العلاقات الدولية**" ،(بيروت : دار الكتاب العربي،ط.2 ، 1987)، ص ص 172،173.

– الدراسة الثانية:دراسة حسن علي بكير، طارق عزيز و آخرون ،تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج حيث تناولت هذه الدراسة في قسمها الأول العلاقة بين الدولة و المجتمع في تركيا و حالة الاقتصاد التركي، أما القسم الثاني فعرض أسس و مرتكزات السياسة الخارجية التركية ، و أختتمت الدراسة بشروط التعاون التركي العربي و التعاون التركي الإيراني .

– الدراسة الثالثة: دراسة وليد عبد الحي ، إيران ،مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020 ، صدرت عن مركز الجزيرة للدراسات عام 2009 ، تناولت هذه الدراسة التحولات الكبرى في بنية المجتمع و النظام السياسي الإيراني و إنعكاسات هذه التحولات على السلوك السياسي الخارجي الإقليمي و الدولي للدولة الإيرانية و تطرقت هذه الدراسة في الأخير إلى سيناريوهات المكانة الإقليمية لإيران في حدود 2020.

ما يلاحظ على هذه الدراسات أنها تناولت الدورين التركي الإيراني بشكل مستقل عن بعضهما، و لم تبحث بشكل معمق بين الدورين و تداخلهما .أما دراستنا هاته فتختلف عن الدراسات السابقة كونها تركز على الدور الإقليمي التركي و الإيراني في منطقة الخليج ، و ركزت على العراق في بسط توجهاتهما .

9– صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات يتلقاها الباحث من خلال انجاز بحثه و لعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا لإعداد هذا البحث المتواضع نذكر:

– تناول الدراسات التركية و الإيرانية من عديد الدول و المناطق فرضها الموقع الهام لتركيا و إيران و كثرة متغيراتهما و منه الصعوبة في فهم الحقيقة العلمية المتخصصة.

– طغيان الميولات الشخصية العقائدية و الإيديولوجية على معظم المراجع مما يصعب على الباحث فهم حقيقة ما يحدث في كل من تركيا ، إيران و منطقة الخليج و العراق على حد سواء.

10– تقسيم الدراسة

في سبيل الإجابة على السؤال المطروح و اختيار مدى صحة الفرضيات أو نفيها قمنا باعتماد ثلاثة فصول.

الفصل الأول :عبارة عن تأصيل مفاهيمي للدراسة يحتوي على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تطرقنا فيه لمفهوم السياسة الخارجية ، أما المبحث الثاني فعرجنا فيه لمفهوم الدور الإقليمي و محددات أنماطه،في حين تناولنا في المبحث الثالث القوة الإقليمية و دورها في المشهد الإقليمي.

الفصل الثاني :عرضنا من خلاله النفوذ السياسي لكل من تركيا و إيران في منطقة الخليج و قد تم تقسيمه لثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أهمية الخليج العربي أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفهوم النفوذ السياسي و في المبحث الثالث عالجنا من خلاله دوافع النفوذ لكل من تركيا و إيران في الخليج.

الفصل الثالث: تطرقنا من خلاله إلى الدور الإقليمي لكل من تركيا و إيران تجاه الخليج العربي " العراق نموذجا "، و عالجناه في مبحثين ، أين تناولنا في المبحث الأول السياسة الخارجية التركية تجاه دولة العراق بين العوامل و الانعكاس أما المبحث الثاني فقد عرجنا فيه على التوجهات الإقليمية للدور الإيراني في العراق.

الفصل الأول: الدور و السياسة الخارجية:قراءة نظرية و مفاهيمية

الدور التركي الإيراني في منطقة الخليج العربي موضوع لا يمكن تناوله دون التطرق إلى مفاهيم أساسية و هي السياسة الخارجية، الدور الإقليمي، و القوة الإقليمية، باعتبارها مكونات أساسية في صنع السياستين الخارجية لكل من تركيا وإيران.

في هذا الفصل نحاول التطرق إلى المفاهيم الأساسية السابقة كأهم المصطلحات التي تعتبر أساسا للبحث.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تناول هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية، التعريف بها،و التعرف على خصائصها،و معرفة كيفية صنعها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

ظهرت العديد من التعريفات التي حددت مدلول السياسة الخارجية، وذلك لاختلاف الإتجاهات التي تطرقت لهذا المفهوم، ويمكن تناولها في ثلاثة اتجاهات رئيسية و هي :

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار، عرفها "تشارلز هيرمان" على أنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية ".[1]

و من أبرز رواد هذا الإتجاه أيضا المفكر "ريتشارد سنايدر" الذي تطرق للبعد الإدراكي لصانع القرار في دراسته للسياسة الخارجية ، فيرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك

1 محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (مصر، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية،ط.2، 1997)،ص07.

الذين يعملون بإسمها. و أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة ". [1]

من خلال هذين التعريفين تم حصر السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه بحيث دمجا بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار ،و في هذه الحالة لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية و عملية صنع القرار.

فالسياسة الخارجية أوسع من عملية صنع القرار واشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية .

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج ، فقد عرفها الدكتور محمد السيد سليم بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ".[2]

لكن تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" لم يحدد طبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه السابق فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ... الخ.

وقد ركز على الأبعاد التالية: الواحدية ، الرسمية ، العلنية ، الاختيارية ، الهدفية ، الخارجية و البرامجية. هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية عن باقي السياسات، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية و الخارجية ، و هو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة، وإنما هي مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

1 أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، 2009)،ص20.

2 أحمد النعيمي ، المرجع نفسه، ص 23.

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط، انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في أنها برنامج مسطر ، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة و البرامج التي يسطرها هؤلاء ، إنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

و من هذا المنطلق عرف "حامد ربيع" السياسة الخارجية على أنها :"جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" .[1]

وعرفها "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"[2].

هذين التعريفين طابقا السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية للدولة ، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدولة ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة الجميع فواعل النسق الدولي.

يمكن تقديم تعريفا إجرائيا للسياسة الخارجية، إذ أنها "مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، وطبقا لمعطيات البيئتين الداخلية والخارجية المتغيرتين".

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 36.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** (عمان: دار وائل للنشر،ط.3، 2006)، ص 15.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1_الطابع الرسمي: و المقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة، أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية .[1]

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف ، إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية، و أهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة ، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع في بعض الأحيان، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية ،أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي. مثلا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني والسياسة الخارجية لتركيا في دعمها للمعارضة السورية منذ 2011.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص 15.

2_الطابع الخارجي: بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية. فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية.[1] فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

3- الطابع الاختياري: يعني أن برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة .فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية .[2]

ويرى الدكتور السيد سليم أن المقصود بالاختيار، أن السياسة الخارجية يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة ممكنة، وهذا الاختيار يشمل ثلاث أبعاد :

_ الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تتم من طرف من هم منوطون بمهمة رسم السياسة الخارجية أي الجهة الرسمية في الدولة والتي تتمثل غالبا في السلطة التنفيذية .أما الفواعل الأخرى في النظام السياسي فليس لها الاختيار بشكل نهائي في رسم الصيغة النهائية للسياسة الخارجية، في رسم السياسة الخارجية تتوفر مجموعة من السياسات البديلة لصانع السياسة الخارجية وعليه أن يختار من بينها.

- إن السياسة الخارجية المختارة من طرف صانع القرار تتسم بالمرونة، وذلك لقدرة صانع القرار على تغيير السياسة الخارجية متى تغيرت الظروف والمعطيات المتعلقة بموقف معين، ذلك عندما يرى انه وجب عليه استبدال السياسة التي وقع عليها الاختيار قبل تبلور هذه الظروف بسياسة ملائمة لها.

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص 21.

2 محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 24.

4- الطابع الهادفي: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف .[1]

ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير.

5- الطابع الواحدي:يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية .فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية، أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى. كما أن الصفة (الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة، [2] مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت و المؤيد لاستقلال الصحراء الغربية .

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب فهم ودراسة مختلف العوامل و المحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، و أول ما يواجه صانع القرار هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف، و بالتالي يكون القرار هنا اختيار البديل من البدائل بناء على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا

1 محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 13.

2 محمد السيد سليم، المرجع نفسه ، ص27.

وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير المعلومات .[1] و تساهم أيضا إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم و تأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.

و تمر عملية صنع القرار بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية و التي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع و قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف و رسم إستراتيجية تحقيق الهدف ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار احد البدائل وتنفيذه، أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال و نشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج .

و تتولى عملية صنع القرار مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية ، ويتفاوت ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية، فتسيطر اتخاذ القرارات التشريعية، مع التحكم في السلطة التنفيذية في النظم الرئاسية. يلعب الدور الخارجي للسلطة التنفيذية دورًا مهمًا في تحديد وشرح السياسة الخارجية. تشمل الهيئات غير الرسمية الأحزاب السياسية ومجموعات العلاقات العامة ، لكن هذه الأدوات لا تشكل هياكل للسياسة الخارجية ، لكن الوكالات الرسمية للدولة مسئولة في النهاية عن وضع السياسة الخارجية.

1 عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006)،ص354.

المبحث الثاني: مفهوم الدور الإقليمي

يعتبر مفهوم الدور الإقليمي من المفاهيم الأساسية في دراسة العلاقات الدولية ، نظرا للتحولات التي شهدها العالم ، والتي تنعكس في السياسة الدولية ، من حيث تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم الدور الإقليمي ، محددات الدور و انما ظهور نظرية الدور في التحليل السياسي.

المطلب الأول: تعريف الدور

أفادت الثورة السلوكية في تمكين العلوم السياسية من استعارة مناهج و مفاهيم مستمدة من العلوم الاجتماعية و الطبيعية و إسقاطها على تحليل واقع السياسة الداخلية و الدولية ، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم الدور الذي عرف بداياته في علم الاجتماع، الانثروبولوجيا و علم النفس. [1]

إذ يرتبط تقسيم العمل الجماعي على كل الجماعات التي تتميز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة ، و لكل وظيفة نجد أدوارا معينة ترتبط بها ، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى و نميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة ، فالأولى هي ادوار طبيعية مرتبطة بالعائلة و الجنس ، بينما تكون الثانية مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية و المهنية و السياسية .

و مع اختلاف مفهوم الدور يمكن تصنيف مجموعتين لمفهوم الدور :

المجموعة الاولى :تضم العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور ، و من بين أهم التعريفات المنطوية في هذه المجموعة ما يلي :

1 عبد القادر دندن ،**الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية** (عمان :مركز الكتاب الأكاديمي،ط1 ، 2015)،ص35.

_ تعريف "**ساربين** " (Sarbin) :الذي يعتبر " الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم ، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية ".

_ تعريف"**مورينو** " (Moreno) : " يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد ، تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي ، الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة " .

المجموعة الثانية :تضم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الانثروبولوجي و المعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور و المكانة ، و من أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد :

_ "**بيدل**" (Biddle) :الذي يرى في الدور :"قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة ، أو منظومة من المعايير و التوصيفات و القيم و التصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية ".

و يعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على انه :"أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي ، و يميز الدور غالبا عن الوضع بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية ، في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف ، و يكتسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية. [1]

وفي نفس الإطار يرى "**روبرت كيوهن** " مفهوم الدور بأنه مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة ، و توجه عملها ، كما يمكن اعتباره خارطة الطريق يعتمدها صانعي السياسة الخارجية لتبسيط و تسهيل واقع سياسي معقد .

1 محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص ص 56،57.

2 "جيفرروبرت،اليستري ادوارد"،**المعجم الحديث للتحليل السياسي**،ترجمة عبد الرحيم الجلبي (بيروت :الدار العربية للموسوعات ،1999)،ص 399.

و هناك من يرى الدور الإقليمي هو:" تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذه و تصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة ،و الوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة.[1]

و يعرف المعجم الحديث للتحليل السياسي الدور بأنه :" أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتنوعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي ".

المطلب الثاني: محددات الدور و أنماطه

أولا :محددات الدور

يتأثر الدور بمجموعة من المتغيرات تمارس بموجبها الدولة دورا سواء بتوفر جميع المحددات أو بعضها ، و عليه فالدور الذي تريد أن تلعبه الوحدة السياسية يعتمد على تقديرها لمكانتها الدولية ، فلكل دور متغيراته التي تحدد في إطار الزمان و المكان و تتباين الدوار فيما بينها تبعا لاختلاف حجم المتغيرات المؤثرة و يمكن تحديدها في إسهامات رائد الدراسات الإقليمية "**كانتوري** " لخصها في أربعة جوانب تحليلية تتمثل في :

– **الخصائص البنيوية للنظام**:يقصد بها سمات النظام الإقليمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و طبيعة النظام السائدة في هذه النواحي من قبل وحدات النظام ، و درجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة و الدين و السلالة و التماسك الاقتصادي أي مدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية و التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة و التماسك السياسي ، أي مدى التجانس بين النظم السياسية السائدة في النظام الإقليمي. [2]

1 عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص33.

_ مستوى القوة في النظام: أي توزيع القوة بين وحدات النظام أو انه يوجد شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام و تتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال :

_العناصر المادية : و تضم الموقع الجغرافي و المساحة ، و السكان و المصادر الطبيعية و البنية الاقتصادية .

_ العناصر العسكرية : تعداد القوات العسكرية و مدى كفاءتها و تدريبها و تسليحها .

_ العناصر المعنوية : أي مدى استعداد الدولة لاستخدام قدرتها المعنوية كهيبة الدولة للتأثير في بقية دول النظام .

_ نمط السياسات و التحالفات : أي العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي و السياسات التي تستعملها كل دولة ، و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام ، و تثير هذه النقطة مسألة نمط العلاقات هل هي تعاونية أو صراعية؟ و ما هي قضايا النزاع؟ و ما طبيعتها ؟ و أدوات ممارسة هذه السياسات، و شكل التحالفات.

– بنية النظام :إن أي نظام إقليمي لا يتفاعل في فراغ و لكن في إطار بيئة دولية لها محدداتها و يجب التمييز بين:

– دول القلب: أي مركز النظام الذي يحدد طبيعة المناخ السياسي السائد.

– دول الأطراف: هي دول أعضاء في النظام و لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام كمحدودية قدراتها في مختلف عناصر القوة و بالتالي ضعف درجة تأثير دورها الإقليمي.

– نظام التغلغل : و يقصد به النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد خارج الإقليم على وحدات النظام التي تحد من دور هذه الدول داخل النظام كالتحالفات العسكرية و الأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية و هذا ما يؤثر في

تماسك الإقليم،و يحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب و دول الأطراف و نظام التغلغل من جهة أخرى إذ يحدث تغيير في الأدوار الإقليمية بين دول القلب و الأطراف. [1]

و يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور في :

- المتغيرات الجغرافية

الموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية،كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة و التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان بإتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها و تأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

- الموارد الإقتصادية و الطبيعية و البشرية

- المتغيرات الإجتماعية

المقصود بها مجموع القيم الثقافية و الإجتماعية و الحضارية التي تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة.

ثانيا:أنماط الدور

هناك عدة أنماط للدور سواء تفرضها الظروف أو إمكانات و يمكن حصرها فيما يلي:

1- أدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة

- المستقل النشط :يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني يقوم على خدمة المصالح الوطنية .

1 عبد القادر دندن، مرجع سابق،ص34.

- صانع التنمية الداخلية: يرى صانع السياسة الخارجية أن وظيفة دولته الأساسية هي التنمية الداخلية.

- حامي السيادة:حماية الدولة من التدخل الأجنبي و ضمان استقرار الدولة و تحقيق الأمن القومي.

2- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ و السلام

- الوسيط :استغلال بعض الدول قوتها و وزنها بالوساطة الدولية.

- صانع السلام: تشعر الدولة بأنه تقع على عاتقها مسئولية مثالية باتجاه النظام الخارجي تتمثل في دعم و إرساء السلام.

- المساعد على التنمية : من خلال توظيف القدرات الاقتصادية في مساعدة الدول الضعيفة في تحقيق التنمية.

- الموازن الدولي: يرى صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن الدولي القائم .

3- الأدوار الإقليمية

ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدى.

- الحليف المخلص:من خلال تبني سياسة الحليف لدولة أخرى.

- الزعيم أو القائد الإقليمي:توظيف الموارد المختلفة للعب دور الريادة و القيادة إقليميا.

- المدافع الإقليمي: قيام الدولة القوية بدور الحارس الإقليمي .

- قائد التكامل الإقليمي:قيام الدولة بتشكيل تكتل إقليمي مبني على التكامل .

– الهيمنة الإقليمية : تتجسد في أحد الأشكال التالية[1]:

– المهيمن الإقليمي : قدرة الدولة على السيطرة الإقليمية .

– المتطلع إلى الهيمنة: سعي الدولة إلى امتلاك القدرة التي تمكنها السيطرة على الإقليم.

– المهيمن المحتمل :التوازن بين الدول يفتح مجال احتمال سيطرة إحداها للسيطرة على الإقليم في مجال الفرصة السانحة.

– المساوم: استغلال القوة الثانية في الإقليم قدراتها للمساومة على تحقيق الهيمنة.

– الموازن: قوة محايدة تعمل على تحقيق التوازن بين الدول الطامحة للهيمنة و الدول المساومة فهي بذلك قوة فاعلة محايدة.

المطلب الثالث: نظرية الدور في التحليل السياسي

حاول عدد من الباحثين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور ، و محاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم الجهود الفكرية التي إنكبت على دراسة الدور ، و هي المحاولات التي أثمرت بظهور ما أصطلح عليه في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور.[2]

و تقوم هذه النظرية على تفسير الدور بافتراض الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية، و أن لهم توقعات حول سلوكهم و سلوك الآخرين.و يتطلب أيضا تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداتهم المختلفة.أن تحدد كل وحدة بذاتها و للآخرين طبيعة موقفها في هذا النسق و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطارها

1 عبد القادر دندن ، مرجع السابق ، ص 36.

2 عبد القادر دندن ،المرجع نفسه ،ص ص 42،41.

بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة ، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الدولة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.[1]

و يتضمن دور الدولة ضمن النظام الدولي و الإقليمي معنى إدراك صناع السياسة الخارجية لموقع بلدانهم في النظام الدولي ، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية و لذلك فإن تحديد أو تعريف الدور القومي للدولة يمر بالمراحل التالية:

- مرحلة استكشاف الموقف .

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

إذا يجب فهم النظام الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار اجتماعية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

و من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين [1].

1هاني الياس الحديثي ،**سياسة باكستان الإقليمية**، 1971 -1994(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998)، ص43.
2عبد القادر دندن ،مرجع سابق ،ص36.

و يتعلق الدور فيما يخص سلوك الوحدات الوطنية بالخصائص التالية:

- يشمل مفهوم الدور كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوم لدور الدولة ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق للسلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة .

- مفهوم الدور لا يشتمل على تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته و لكن يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يؤديها الأعداد الرئيسيون .

- تلعب الدولة أكثر من دور في أن واحد.

- يمكن أن تلعب الدولة دورا على المستوى العالمي و أخر على المستوى الإقليمي.

فالدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية تفيدنا خاصة بالأدوار التي يلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة ، و تصنف هذه القوى ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي التي تؤثر العلاقات بينها و مستوى قوتها و إمكاناتها و تحالفاتها الإقليمية و الدولية على لمناخ السائد في النظام الإقليمي ككل.

المبحث الثالث: القوة الإقليمية

المطلب الأول : مفهوم القوة وخصائصها

أولا:مفهوم القوة

إختلفت تعريفات مفكري و باحثي علم السياسة في إيجاد تعريف موحد و شامل لمصطلح القوة وبذاك عرف هذا المصطلح عدة تعريفات يمكن التركيز على بعض منها :

عرف" **هانس مورغينتو** " القوة بأنها "قدرة الشخص وتصرفات شخص آخر ".[1]

نجد أن القوة هي وسيلة لتحقيق و هنا طابق "مورغينتو" بين القوة والسيطرة ، لكن السيطرة في الأخير هدف يتم تحقيقه بتوفر الأولى .

وعرف "**ماكس فيبر**" القوة بأنها: " القدرة التي يمتلكها الفرد في ضوء العلاقات الاجتماعية والتي تجعله في حالة يستطيع معها أن يحقق رغباته بغض النظر عن مقاومة الآخرين".

نجد أن "فيبر "عرف القوة من خلال وضع معين يميز الفرد بامتلاكه القدرة التي من خلالها يحقق رغباته دون النظر الى حالة الاخرين ، وبالتالي عرف القوة من خلال المقارنة بين قدرة الطرف المؤثر وقدرة الطرف المقاوم.

كما تعرف القوة أيضا باعتبارها مجموعة الامكانات المتاحة لدولة ما. التي يمكن تقديرها بمقارنتها بإمكانات دول الاخرى.[2]

---

[1] خضر ابراهيم ، "العراق و دول الجوار ، دور العراق كعامل توازن "،**السياسة الدولية** ، ع. 7،جانفي 2015، ص 161.

[2] احمد سالم علي ،" القوة و عالم مابعد الحرب الباردة ، هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟.**العربية للعلوم السياسية** ، ع. 20، خريف 2015، ص122.

هذا التعريف وسع مفهوم القوة الى الامكانات التي تمتلكها الدول مقارنة بالدول الأخرى ولم يقتصر على الأهداف والغايات المتوخاة من امتلاك القوة .وما يؤخذ عليه تركه للإمكانيات مجهولة ولم يتطرق إليها بالتعريف أو التحديد. أما الدكتور "احمد داوود أوغلو"عرف القوة من خلال تحديد العناصر المكونة لها، وقد ركز على مدى ترابطها وتكاملها.بحيث حدد هذه العناصر في المعطيات الثابتة التاريخ، الجغرافيا ، عدد السكان والثقافة ، معطيات متغيرة (القدرة الاقتصادية والقدرة في العلاقات الدولية شيئا من التكنولوجية القدرة العسكرية) بالإضافة إلى المعطيات السياسية والمتمثلة في الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والارادة السياسية. [1]

كما عرفتها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها النفوذ المتحكم في السلطة او الحكم واذا اكتسبت صفة الشرعية اصبحت سلطة . وقد تكون القوة سياسية وعسكرية او اقتصادية.

ويعرفها البعض بأنها القدرة على حمل الاخرين على أن يفعلوا ما نريدهم أن يقوموا به على افتراض أن هذا مختلف عما يرغبون هم بفعله، وذلك باستخدام التهديد وباستخدام العقوبات اذا لزم الأمر .[2]

تعريف إجرائي: القوة تعني اكتساب الدولة من المقدرات الفعلية سواء الاقتصادية والعسكرية ، السياسية و الحضارية ما تمكنها من فرض واقع سياسي في محيطها الإقليمي او الدولي بما يتماشى مع مصالحها القومية وأهدافها الإستراتيجية.

ثانيا: خصائص القوة

قد تمتلك الدولة عدة مقومات للقوة لكن السؤال المطروح ،هو ما مدى قدرة الدولة على التأثير على الدول باستعمالها لهذه المقومات. كما نجد أن عملية التأثير نسبية. فامتلاك الدولة لمقومات القوة الشاملة، هذا لا يعني

1 "احمد داوود اوغلو "، **العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)،ص35.

2 الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ،(د.م.ن)،(د.د.ن)،(د.ت.ن) ، ص338.

أن بإمكانها التأثير على جميع الدول، يجب مراعاة كذلك نقاط القوة لدى الدول الأخرى، وكذلك نقاط ضعف هذه الدولة التي تريد أن تؤثر على الدول الأقرب باكتسابها مقومات القوة الشاملة، اذ أن نقاط ضعفها تكون نقاط قوة للدول الأخرى، و بالتالي نجد أن عملية التأثير نسبية ، وهذا ما يطرح استحالة مقدرة الدولة على ترجمة مقدرات قوتها إلى نفوذ بشكل ملائم، و هو ما أشار إليه الدكتور لويد جونس" في مؤلفه "تفسير السياسة الخارجية عام 1989م والذي تناوله في النقاط التالية:

القوة هي علاقة إدراكية :هذا الادراك يكون لدى الدولة التي تمتلك مقومات القوة بباقي، مقارنة الدول حيث يجب أن تدرك الاخرة ان الاولى تمتلك مقدرات مماثلة للقوة وإنها ترغب في استعمالها بحيث أن عدم ادراكها لهذا الأمر يجعل من الممارسة الفعلية لقوة الدولة الممتلكة لهذ المقومات ذات تأثير ضعيف لا يرقى إلى تلك المقومات .[1]

القوة هي علاقة نسبية متبادلة: فقد تستطيع الدولة أن تستعمل القوة تجاه دولة معينة ولا تستطيع أن تستعملها تجاه دولة أخرى وهو ما يسمه منحدر فقدان القوة وهو يعني أن الدولة تفقد قدرتها التأثيرية على غيرها من الدول كلما ازداد البعد الجغرافي لتلك الدول عنها،كما شمل النسبية المتبادلة، ان المواقف التي تتضمن استعمال النفوذ يؤثر كل طرف في الأخر بأسلوب معين ولأمر متبادل .للاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية رغما امتلاكها مقدرات القوة الشاملة وإنها أقوى اقتصاد واقوى جيش عسكري فان استخدامها للقوة كانت له حدود فقد غزت العراق وأفغانستان لكنها لم تستطع التدخل في سوريا. بالإضافة إلى وقوفها عاجزة عن اخضاع كورية الشمالية وإيران القوة تتعلق بقضية معينة :اذ تستطيع دولة ممارسة النفوذ على دولة ما في قضية معينة ولكنها لا تستطيع أن تمارس نفوذا مماثلا فيما يتعلق بقضية اخرى نظرا إلى مصادر اختلاف النفوذ فيما يتعلق بالقضيتين.

عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص ، 238_240.

فإسرائيل تعتبر قوة إقليمية في منطقة الخليج ومع امتلاكها للسلاح النووي إلا أن قوتها نسبية وتتعلق بقضية دون أخرى .فهي قوة أمام حركة حماس لكن قوتها اقل فاعلية أمام حزب الله والدليل هو صمود حزب الله في حرب تموز والخسائر الهائلة التي لحقت بالجيش الإسرائيلي.

تأثير القوة التي تمارسها دولة ما بتوقعات الدول الأخرى من تلك الدولة.وبالعودة للمثال السابق فان قوة إسرائيل تأثرت بتوقعات الدول المجاورة لها بعد حربها مع حزب الله 2006 ،حيث كان اعتقاد تلك الدول إنها قوة لا تقهر مما يجعل قوتها تتراجع في ادراك اعدائها خاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الفلسطينية.

يميل صانع القرار والباحثين إلى إعطاء الدول العدوانية وزنا من القوة أثقل مما يعطونه للدول التي تمتلك القوة الحقيقية.

وهذه المسالة منطبقة تماما على الحالة الإيرانية ، فصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تعطي لإيران وزنا بأنها خطرا دوليا خاصة مع سعيها لامتلاك السلاح النووي، هذا ما أدى إلى سهولة انتشار النفوذ الإيراني في دول الجوار واستقطابها، خاصة تلك التي لها علاقات مضطربة مع الغرب كالعراق .

المطلب الثاني : قوة الدولة و دورها في المشهد الدولي

تعتبر مسالة قياس قوة الدولة من المسائل التي شهدت اختلاف واسع بين مفكري العلاقات الدولية بشكل خاص والسياسية بشكل عام وفي هذا المطلب سنتطرق الى بعض هذا الاختلاف.[1]

من أول المحاولات لقياس القوة دراسة لكليفورد جرمان "Clifford German" و الذي حدد قياس القوة بالمعادلة التالية :

1 وليد عبد الحي: "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"،في: Stadialjazeera .net/irandst rengthfactors/2013160010552917323(2019/05/09).

قوة الدولة = (المساحة +السكان+ حجم القاعدة الصناعية+حجم القوة العسكرية).

نلاحظ أن قياس جرمان القوة كان عسكريا محضا وهو تعريف كلاسيكي مادي اذ قرنها بأحد اهم المقدرات العسكرية وهي القوة النووية . لكن قياس القوة في القرن الواحد والعشرين لا يعتمد على القوة النووية بشكل أساسي، فمثلا كوريا الشمالية قوة نووية لكن ليس لها تأثير كبير في الساحة الدولية وليس لها نفوذ وهي دولة منعزلة وبالتالي فان قياس القوة يجب أن يراعى التوازن بين مقومات القوة المادية والمعنوية.

كما قدم "**ديفيد سنجر**" " David Singer " نموذجا لقياس القوة في معادلة شملت العناصر التي تطرق لها جرمان لكن بتوازن بين عناصر القوة.[1]

قوة الدولة = (نسبة سكان الدولة من العالم + نسبة الحضر إلى سكان الدولة+ نسبة إنتاج الدولة من الصلب والحديد الى العالم + نسبة استهلاك الطاقة في الدولة إلى العالم +نسبة الإنفاق العسكري إلى العالم + نسبة العسكريين الى عدد السكان).

أهم ما يميز معادلة قياس القوة لدى "سنجر" هي خاصية النسبية ،حيث راعي نسبة سكان الدولة إلى العالم وإنتاج الدولة من الصلب إلى العالم ونسبة استهلاك الدولة من الطاقة الى العالم ونسبة الإنفاق العسكري الى العالم كما راعي نسبة الحضر داخل الدولة الى سكان الدولة الاجمالي وكذلك نسبة العسكريين في الدولة إلى سكانها الاجمالي.

أشارت معادلة "سنجر " إلى عامل بالغ الأهمية لقياس القوة في عصرنا الحالي، ألا وهو نسبة الحضر الى سكان العالم وهو مؤشر جد ضروري حيث أن نسبة الحضر الى عدد السكان يدل على مدى التنمية المحلية داخل الدولة

1 وليد عبد الحي ، المرجع نفسه.

كذلك على المستوى التعليمي للسكان بحيث كلما زادت نسبة الحضر في اقاليم الدولة تناقصت نسبة الأمية وازدادت نسبة الوعي لدى السكان وهو ما يزيد من استقرار الدولة الذي ينعكس على قوتها.

لكن "جرمان" و"سنجر" ركزا على مكونات او مؤشرات القوة المادية وأهملا المؤشرات المعنوية خاصة القوة الاقتصادية، الدبلوماسية ما يسمى القوة الناعمة الاستقرار السياسي والرشادة السياسية لدى الفئة الحاكمة.

المطلب الثالث: مصادر و محددات القوة الشاملة

يمكن تقسيم محددات القوة الشاملة إلى محددات جغرافية سياسية، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية، سنأخذ هذه المحددات كل على حدى بالتفصيل مبينين أهمية كل منها.[1]

اولا_المحددات الجغرافية و الديموغرافية

تشمل المحددات الجغرافية لقوة الدولة الموقع الجغرافي، طبوغرافية الدولة، شساعة أو ضيق مساحتها ، عدد سكانها ، وفرة الموارد الأولية ، خصوبة الأراضي الزراعية

الموقع الجغرافي :يعتبر الموقع الجغرافي من أهم مصادر قوة الدولة ، فالدولة المفتوحة تكون لها حركية أكبر في سياستها الخارجية ، خاصة إذا كانت تشرف على مضايق بحرية وأنهار دولية (عكس الدول المغلقة)وما تجنيه من موارد مالية كبيرة من الحركة التجارية الدولية ما يساهم في قوة اقتصادها اذ يتكون المكون الجغرافي لقوة الدولة من[2]: الحجم، الموقع، الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة، مدى ما تقدم العناصر الثلاثة السابقة من بعد او قرب وعزلت او اتصلت بالمجتمع العالمي، درجة خصوبة التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي، تأثير المناخ

[1] احمد داوود اوغلو، مرجع سابق، ص 35.

[2] عدنان صافي ، **الجغرافية السياسية والتوزيع بين الماضي والحاضر**. (عمان :مركز الكتاب العربي للنشر، 1999)،ص24.

على الانتاج الزراعي العام وعلى صلابة وطاقة الناس احتياطي الموارد الطبيعية في الدولة .[1] وتعتبر أقاليم الدولة ذات أهمية بالغة في مدى مساهمتها في قوتها ، وقد أكد الأستاذ "سنجر" على مكان الدولة وجغرافيتها، وعبر عن ذاك بقوله "الدولة تستمد قوتها من اقاليمها " وذلك في اطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان كما لم يهمل سنجر دور السكان والعوامل البشرية (المعتقدات التاريخ...).

آن حديثنا عن الموقع الجغرافي للدولة كعامل من عوامل قوتها يقصد به القيمة الفعلية المتغيرة والمرنة للموقع الجغرافي وبعيدا عن تحديد امتداد الوحدة السياسية بالقياس الى خطوط الطول و دوائر العرض قريبا من التقدير والتقييم لهذا الموقع .[2]

إن قياس وتقدير تقييم نجاعة الموقع الجغرافي يعود الى اعتباريين:

الاعتبار الأول:الإدراك المرن لموقع الوحدة السياسية

يعبر عن المفهوم المتغير غير الثابت للموقع الجغرافي وقيمته الفعلية من عصر الى عصر اومن ظروف الى ظروف أخرى، ومن خلال هذا المفهوم يكون التقييم منسجما مع عدد العوامل التي تؤثر تأثيرا اكبر او غير مباشرا على قيمة الموقع الجغرافي .

و قد أعطى الدكتور صلاح الدين الشامي مثالا واضحا حول تغير ومرونة القيمة الفعلية للموقع الجغرافي حيث أشار إلى الفرق الهائل بين القيمة الفعلية لموقع الجزر البريطانية الجغرافي في العصور الوسطى حيث كانت آنذاك معظم أهم مراكز الثقل في التجارة والحضارة على امتداد ساحل أوروبا الجنوبي ، وقيمة موقعها الجغرافي بعد

[1] عدنان صافي، المرجع نفسه ، ص 28 .

[2] صلاح الدين الشامي ، **دراسات في الجغرافيا السياسية** ، (الإسكندرية :منشاة المعارف ،1999)،ص48.

كل التحولات والتغيرات التي انتقلت معها مراكز الثقل المشار اليها إلى مواقع جديدة على ساحل غرب أوروبا بالإضافة إلى منطقتي الخليج وآسيا الوسطى.

مما سبق يتضح أن الموقع الجغرافي يكون مصدرا لقوة الدولة وفقا لظروف موضوعية تجعل منه موقع استراتيجي و هام ، و هنا تتضح العلاقة بين واقع الموقع الجغرافي وقيمته الفعلية حيث نجد ان الصومال مثلا لها موقعا جغرافيا مميزا لكن قيمته الفعلية بالنسبة الدولة الصومال معدومة نظرا للظروف الموضوعية التي تعيشها هذه الدولة و التي يمكن اختصارها بأنها ظروف دولة فاشلة ،عكس بعض الدول التي موقعها الجغرافي ليس ضمن ممرات مائية دولية لكنها تعتمد عليه كمصدر قوة.[1]

الاعتبار الثاني : الانفتاح والانغلاق للموقع الجغرافي

والمقصود به هو توافر الحدود المائية للدولة، أي إطلالة الدولة على مسطحات مائية كالبحار او المحيطات او الانهار ، وكذلك المضايق . وهو ما يطلق عليها وحدات سياسية مفتوحة لها سواحل وجبهات بحرية ، تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة وإمكانية الاستفادة من حركة الملاحة والتجارة البحريتين.

اما غياب هذه الواجهات البحرية، فهو يضعف من قوة الدولة وتصبح الدولة ضمن الوحدات السياسية القارية المغلقة، وهو ما يضعف روح المساومة في سياستها الخارجية.[2]

والعلاقة بين الموقع الجغرافي للدولة وقوتها وسياستها يطلق عليه اصطلاح الجيوبوليتيكس ، وهذا المفهوم ينطوي على مصطلحين (geo) بمعنى الارض و (politics) وتعني السياسة وعند تركيب المصطلحين يصبح المفهوم "سياسة الأرض اي ما يمكن أن يفرضه الواقع الأرضي أو المكاني بكل عناصره الموارد، الحجم، السكان من

1 صلاح الدين الشامي، مرجع سابق ، ص 49.

2 صلاح الدين الشامي ، المرجع نفسه ،ص 50.

متغيرات قد تؤدي إلى انكماش في سياسة الدولة أو إلى توسيعها وتطوريها ، وهو ما يدرس في العلاقات الدولية ضمن ما يسمى النظرية الجيوبوليتيكية، والتي تبحث في قوة الدولة من خلال الأرضية المتواجدة عليها .[1]

إذا ما نخلص إليه ، ان الموقع الجغرافي للدولة يساهم في حجم قوتها اذا توفرت فيه شروط أهمها:

_ الأهمية الاستراتيجية وتوفر القيمة الفعلية والمرنة للموقع الجغرافي

– الانفتاح الجغرافي وتوفر الحدود المائية المساهمة في اتساع حركية السياسة الخارجية للدولة، كما يساهم في بناء القوة البحرية للدولة.[2]

– توفر طبوغرافية جبلية تعيق الغزو البري في حالة الحرب فالطبيعة الجبلية للشمال الجزائر ساهم في زيادة قوة المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ،كما عاقت عملية التوسع المباشر لفرنسا في الجزائر.

بالحجم و المساحة: المساحة الدولة وحجمها اهمية بالغة في المساهمة في قوة الدولة، فالدولة ذات المساحة الكبيرة تتصف بمميزات عسكرية تجعل غزوها واحتلالها صعب للغاية.[3]

و نلاحظ أن أبرز مثال لذلك الجزائر فمساحتها الشاسعة جعلت فرنسا تستغرق ما يزيد عن نصف قرن لاستكمال احتلالها للجزائر و كان عاملا مهما لعدم قدرتها على البقاء فيها ، عكس تونس و المغرب التي قامت باحتلالهما خلال سنوات فقط، بالإضافة إلى السمة العسكرية لشساعة المساحة، نجد إنها هذه الأخيرة تساهم في

1 عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع,2006) ،ص52.

2 "لويدجونسن" ، **تفسير السياسة الخارجية** ترجمة محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم (الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود)، ص 46 .

3 عدنان الصافي ،مرجع سابق، ص 119.

تجنب الضغط السكاني وتوزعه على أقاليم متعددة إذا ما كانت الظروف الإنتاجية تسمح بذلك. وهنا نجد ابرز مثال كل من تركيا وإيران كدولتين استفادتا من شاسعة المساحة في تجنب الضغط السكاني.[1]

كما أن شاسعة المساحة سمة اقتصادية، فكلما كانت مساحة الدولة شاسعة كلما ازدادت فرصة توفر الدولة على موارد معدنية متنوعة، ومساحات رعوية وزراعية، مما يساهم في قوة الدولة اقتصاديا.

لكن ما قد يؤخذ على شاسعة الدولة هو التكاليف الكبيرة التي تكلف خزينة الدولة واقتصادها من خلال الإشراف المباشر لسيادة الدولة في كل أجزائها ، وقدرتها على تحقيق التوازن في مجال التنمية، ما قد يقلل من التماسك المجتمعي، وروح المواطنة لدى الأقاليم التي تعجز الدولة عن تحقيق التنمية فيها بسبب البعد عن المركز.[2]

كما أن مساحة الدولة قد تؤثر على قوة الدولة في حالة شساعتها، إذ أن وجود مناطق متسعة ذات نزعات انفصالية او مناطق عديمة الجدوى الاقتصادية، قد يؤدي إلى إهدار موارد الدولة في تكاليفه الإدارية وفي شبكة الاتصال.

و توجد أمثلة تاريخية عديدة لدول صغيرة جدا كان لها ثقل سياسي كبير مع بداية القرن العشرين. كمساحة بريطانيا...لكنها تحكمت في إمبراطوريتها الاستعمارية آنذاك، واليوم قطر دولة صغيرة جدا لكنها تحتل المراتب الأولى في انتاج الغاز، كما اتضحت قوة سياستها الخارجية حيث دعمت ولا زلات تدعم عدة دول ماليا، إلا أن الدول القزمة خاصة تلك المغلقة فأنها لطالما تعتبر في خطر وضعف، وتعتمد حسن نوايا الدول المجاورة لها

و المحيطة بها والتي هي في الغالب اقوى منها وتعتمد عليها بشكل اساسي على صادراتها و وارداتها الرئيسية و في الغالب أيضا في العمالة.

1 عدنان الصافي ، المكان نفسه.

2 يسري الجوهري ، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية** ,(الإسكندرية ومؤسسة شباب الجامعة، 1993)،ص128.

_ عدد السكان وتكوينه

يساهم عدد السكان وتكوينه في قوة الدولة من زاويتين:

– الترابط المجتمعي : حيث أن عدم تنوع الجنس البشري القوميات) في الدولة الواحدة يساهم في ترابط مجتمعها ما يساهم في استقرار الدولة فنجد أن الدول التي لا توجد بها قوميات مختلفة، وبها قومية غالبية اكثر استقرار وقوة من تلك الدول التي تشهد تنوعا قوميا وعرقيا في سكانها ،فألمانيا غالبية سكانها من الجنس الأري ، ما ساهم في استقرارها وساعدها في أن تكون دولة قوة اقليمية من خلال التجانس والترابط المجتمعي والاستقرار الداخلي ومن جهة اخرى نجد كل من لبنان والعراق دولتين ضعيفتين غير مستقرتين داخليا شهدتا حروب أهلية داخلية بسبب التنوع العرقي و المذهبي.[1]

– تناسب عدد السكان والناتج القومي ، فكلما كان هناك تناسب بين عدد السكان والناتج القومي كلما ساعد الدولة بان تكون قوية . لكن اذا طرأ أي خلل في هذا التناسب فان عدد السكان يكون عبئا على كاهل الدولة ما يدرجها في دائرة الفقر ما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار ، خاصة اذا كانت مساحة الدولة شاسعة، ولم تكن هناك عدالة تنموية، مما يولد الكراهية بين سكان الدولة في بعض مقاطعاتها والحالة السودانية ابرز مثال في هذا الموضع.

ثانيا: المحددات الاقتصادية

إن للدعائم الاقتصادية دور كبير في قوة الدولة الحديثة، ذلك لأنها تحدد اوضاع المعيشية والرفاه للسكان . كما انها اساس صناعات التسليح وتعتمد عليها الدول في توفير التقنيات الحديثة . كما يكتسي الناتج القومي اهمية

1 يسرى الجوهري ، مرجع سابق ، ص 3.

بالغة في القوة الاقتصادية للدولة .و المحدد الاقتصادي لقوة الدولة يتحدد بعاملي الموارد الطبيعية والانتاج الصناعي وهذا يتقيد بنسبية هذين العاملين للدولة مقارنة بالدول الأخرى.[1]

كما أن كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها. عي عناصر متغيرة في معادلة قوة الدولة فتوفرها يساهم في بناء قوة الدولة وغيابها يضعف الدولة .

بعد الحرب الباردة ، عملت معظم الدول على توجيه سياساتها نحو اتحاد مكانة في التوازنات الاقتصادية الدولية من خلال نماذج تنموية تستند إلى عملية التصدير بشكل اساسي . ما ادى الى تفعيل الترابط بين الاقتصاد السياسي واستراتيجية الدولة وهو ما جعل المصالح الاقتصادية من العناصر الأساسية في العلاقات الدبلوماسية.[2]

باعتبار المحدد الاقتصادي من اهم عناصر بناء قوة الدولة ، نجد الدول الكبرى والدول الاقليمية تتنافس على المناطق الإستراتيجية والغنية بموارد الطاقة والمواد الأولية للصناعة وهو ما يفسر تواجدها العسكري والاقتصادي من خلال الاستثمارات الدولية في اهم المناطق الإستراتيجية كمنطقة الخليج العربي.

ثالثا: المحدد السياسي (طبيعة النظام السياسي)

وجود نظام سياسى مستقر وديمقراطي يساهم في تبلور قوة الدولة ، فكلما كان هناك انفتاح اجتماعي داخلي وتناسق مجتمعي ورغبة للنظام في تحقيق التنمية المحلية دوم تمييز مناطقي ، بالإضافة إلى وجود شرعية للنظام لدى المجتمع الداخلي ، يجعل الدولة تتفرغ البناء قوتها كذلك نجد أن النظام السياسي المنفتح على المجتمع الدولي بإمكانه توفير عوامل القوة خاصة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، من خلال تبادل الخبرات وفتح الاسواق

1 احمد داوود اوغلو ، مرجع سابق ، ص 44.

2 احمد داوود اوغلو ، مرجع سابق، ص 43.

.فالدول الكبرى والإقليمية لم تصل إلى ما وصلت اليه من قوة الا بتحقيقها لنظم سياسية ديمقراطية مستقرة ومنفتحة على المجتمعات الداخلية والمجتمع الدولي.[1]

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في قوة الدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لبناء قواها كما انه يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها . وبالتالي عقد المزيد من الاتفاقيات التعاونية في المجالين الاقتصادي والعسكري مما يزيد من قوة الدولة .

رابعا :المحددات العسكرية

و يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة التحقيق أهدافها الخارجية. فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق فرض العقوبات أو الترهيب أو شن الحروب.

1 لويدجونسن ، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الثاني: الخليج العربي و دوافع النفوذ الإقليمي لكل من تركيا و إيران في المنطقة

تهدف السياسات الخارجية للدول الإقليمية إلى تفعيل دورها الإقليمي في المناطق الإستراتيجية لتكريس و توسيع نفوذها في تلك المناطق ، و هذا لا يكون إلا بتوفر محددات سياسية اقتصادية، ثقافية و إجتماعية بالإضافة إلى توفر دوافع و ظروف تسهل عملية تكريس النفوذ.

في هذا الفصل نتطرق إلى أهمية منطقة الخليج العربي في مبحث أول ثم يتناول في المبحثين التاليين النفوذ السياسي و دوافع النفوذ لكل من تركيا و إيران في منطقة الخليج.

المبحث الأول:أهمية منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: موقع و حدود منطقة الخليج العربي

الخليج العربي بحر داخلي يقع في الناحية الجغرافية بين إيران شرقا ،و شبه الجزيرة العربية غربا و العراق شمالا و خليج عمان جنوبا ،كما يقع بين خطي عرض 24 و 30 درجة شمال خط الاستواء ،و بين خطي طول 47 و 57 شرق خط غرينتش،و مياه الخليج ضحلة نسبيا تمتد من شط العرب شمالا و حتى رأس مسندم في الجنوب،فتقطع مسافة تقارب 1300 كلم،أما اتساعها فيتراوح بين 47 كلم في أضيق منطقة هرمز و 280 كلم في أوسع منطقة منه،أما أعمق نقطة فيه فتصل إلى 100 متر ،قرب جزيرة هرمز و تحيط اليابسة بالخليج العربي و معظمها أراضي صحراوية واسعة تتوزع فيها بعض الواحات و المياه الجوفية ،جعلها صالحة لإنتاج بعض

المحاصيل الزراعية مما عزز أهمية المنطقة سياسيا و اقتصاديا[1]، بحيث تضم منطقة الخليج العربي كلا من دول مجلس التعاون الخليجي البحرين و الكويت والإمارات و عمان و قطر و السعودية بالإضافة إلى كل من إيران و العراق.

و يعد الخليج العربي أحد أهم طرق المواصلات و التبادل بين الشرق و الغرب و هو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسية ، وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه و ازدهارها فيه و نتيجة قربه من مناطق الصراع القديم و الحديث ، جعله محط أنظار كل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها على تلك الأجزاء فأصبح الخليج في مقدمة أهداف و اهتمامات الدول سواء الإقليمية منها أو الدولية، فتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية و الإستراتيجية فقد ساعدت تلك الخصائص الجغرافية على إضفاء سمة الانفتاح و الازدهار الحضاري على مجتمعات المناطق الساحلية في الخليج العربي نتيجة الاتصال و الاحتكاك مع المجتمعات و الحضارات الأخرى و نعكس بشكل واضح على النهوض الثقافي و الحضاري لبعض أقطار الخليج العربي مثل الإمارات الكويت و البحرين دون غيرهم من دول الخليج.

المطلب الثاني:الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

يعتبر تفصيل أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة عاملا مهما باعتبار أن العامل الجيوبوليتيكي لا يمكن أن قف بمعزل عن التأثير في إطار الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم التأثير في طبيعة و نوعية القرار السياسي ، فلا يمكن لأية دولة أن تدخل في أي قضية لحسمها إلا بمعرفة و تدخل العامل الجيوبوليتيكي في تحديد استعمال قوتها، كما أن العوامل الجيوبوليتيكية نفسها تعد عاملا من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية و المعدنية .

1 محمد محمود الطناحي ، "**الولايات المتحدة الأمريكية و الخليج العربي** "(القاهرة :مطبعة المدني ،2005)، ص18 .

تتميز دول الخليج العربي بالعديد من الصفات الجيوبوليتيكية تجعلها هدفا لمحاولة التأثير فيها ، و الطمع في مواردها [1]،حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة إطار الجغرافي للدولة بكل أنواعها ، و مستوياتها سواء كان ذلك في مجال الجغرافي البحت ،كالأنهار و الوديان و الهضاب و الجبال، أو في المجال الاقتصادي كامتلاك الثروات النفطية ، و امتداد الأراضي و توفير الإمكانيات الزراعية و الصناعية الهائلة[2].

و يعد الخليج العربي واحدا من المسطحات المائية التجارية النشطة، حيث تطل عليه ثمانية دول، و لكن يعد خليجا صغيرا نسبيا ،حيث تبلغ مساحته نحو 239 كلم ^{2} و تتراوح أبعاده ما بين 1000 كلم من أقصى الطرف الشمالي حتى مضيق هرمز و يصل عرضه في أقصى أجزائه اتساعا إلى حوالي 300 كلم ، و يرتبط عن طريق مضيق هرمز الذي لا يتعدى عرضه 10كلم.

و قد أضافت الجزر و الخلجان أهمية خاصة عسكريا و استراتيجيا على الخليج العربي من حيث صلاحياتها لإنشاء قواعد عسكرية و إخفاء القطع البحرية و حماية الغواصات النووية و الصواريخ العابرة للقارات في بعض الأجزاء كل ذلك جعل الخليج العربي محور للصراعات الدولية خاصة بعد اكتشاف النفط الذي حقق لدول الخليج العربي مزايا اقتصادية هائلة و ربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية الغربية عموما و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا،كما يعتبر الخليج العربي همزة وصل بين القارات الثلاث (أسيا ،إفريقيا ، و أوروبا) و معبر للسفن التجارية مما جعله يشهد حركة تجارية واسعة،وحيث أن هذا الموقع الجيوبوليتيكي الممتاز لدول الخليج العربي،جعلها مطمع و صراع للدول الكبرى من اجل احتواء المنطقة و بسط نفوذها بالقوة أو بطرق سلمية دبلوماسية .

1 محمد احمد العدوي ،"**حرب الخليج و امن الخليج**" (مصر:مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر ، 1998)،ص 236.
2 قصي طارق ،"أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي"في:http://www.alukha.cultur.net،(08،05،2019).

المطلب الثالث الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج

من المعلوم أن الخليج منبع النفط في العالم و لذلك تزايدت الأخطار التي واجهت تواجد دول الخليج التي كانت تهدد أمنها و سلامة أراضيها و من اجل إيجاد نوع من التنسيق و التكامل بين هذه الدول فكانت هناك عدة مبادرات من بعض دول المنطقة لإنشاء نوع من المعاهدات بين دولها و من بين هذه المبادرات إنشاء مجلس تعاون خليجي و هو المشروع الكويتي الذي يقضي بإقامة أوسع دائرة للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس و هناك أسباب عدة جعلت هذه الدول تنشا مجلس تعاون يهدف إلى التكامل الاقتصادي و جعلته ضرورة ملحة و من أهمها ما يلي :

– توفر رأس المال في معظم الدول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار و يسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية عالية.[1]

– تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء حيث تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية و كذلك سياسية تطوير الموارد البشرية للمواطنة تتولى مسؤوليتها في تشغيل و إدارة المرافق الاقتصادية إضافة لتبني نماذج و أولويات متشابهة في مجالات الصناعة و الزراعة و الخدمات .

– تتميز دول المجلس بإمتدادها على ارض منبسطة و لا يوجد بينها حواجز طبيعية و تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب و البحر الأحمر مما يسمح بسهولة الإتصال البحري و البري بينهم،ومن ثم حركة الأشخاص و السلع .

1مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية منطقة الخليج العربي من منظور وطني سلسلة محاضرات الإمارات، ابوظبي، 2017،ص4.

و تتأثر اقتصاديات دول الخليج من خلال التذبذبات في أسعار النفط حيث انه مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في السبعينيات شهدت هذه الدول طفرة في الدخل القومي نتيجة لزيادة عوائد النفط ومع بداية تراجع أسعار النفط في بداية الثمانينات بدأت هذه الدول تشهد اختناقات اقتصادية ناتجة عن قلة عوائد النفط و ازدادت الحالة سوءا في النصف الثاني من الثمانينات حيث وصل سعر البرميل من البترول العربي إلى اقل من عشرة دولارات في لوائل عام 1986 كما انخفضت عائدات النفط العربي بنحو 109 مليارات دولار عامي 1981-1983 بل و في حقبة الازدهار النفطي عانت هذه الدول على مصدر وحيد للدخل ومكون رئيسي للصادرات ألا و هو النفط.[1]

تضاعف الاقتصاد الخليجي ما بين عامي 2002-2011 ووصل إلى 1،38ترليون دولار و بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي 738 مليار دولار بينما يشكل الناتج المحلي من غير النفط نحو 642 مليار دولار و يشكل النفط و الغاز 73 من إجمالي الصادرات لذلك فان الاقتصاد الخليجي متذبذب بحسب أسعار النفط و الغاز العالمية.[2]

أما اليوم فتنتج دول الخليج العربي مجتمعة ما يقارب 16،6مليون برميل من النفط الخام يوميا ،و تحتل قطر المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة المركز الأعلى من حيث نسبة الإنتاج و كانت عملية تحويل عائدات النفط و الغاز الفائضة إلى استثمارات خارجية طويلة الأمد من قبل عدد من دول الخليج العربي أمرا مرتبط وثيقا بالصناعة النفطية في المنطقة و تمت معظم استثمارات الثروة السيادية من خلال مجموعة من السلطات و الشركات التابعة للحكومة حيث رأت دول الخليج العربي في هذه الاستثمارات وسيلة لدعم اقتصاديتها المحلية

1 محمد احمد العدوي ،مرجع سابق ،ص 213.

2 عبد الرحيم محبوب ،"**واقع و مستقبل الاقتصاد الخليجي**"(مكة: دار ناشري لنشر الالكتروني ،جامعة أم القرى ،2017)،ص4.

لقد أدركت القوى العالمية و الإقليمية أهمية منطقة الخليج العربي ومن الطبيعي أن تتنافس في هذه المنطقة الحيوية لذلك فإنها تحرص على أن يكون لها نفوذ لتتمكن من تحقيق مصالحها الإستراتيجية و الاقتصادية .

المبحث الثاني: النفوذ السياسي

تناول هذا المبحث مفهوم النفوذ السياسي من خلال التعريف به و علاقته بالنسبية و معرفة أهم وسائله

المطلب الأول: تعريف النفوذ السياسي

يقصد بالنفوذ السياسي تأثير الدولة في النسق الدولي ،و قدرتها على تغيير سلوك الدول الأخرى[1] ،و النفوذ هو هدف أو غاية الدور ،كما لا يمكن أن يتبلور دور دولة ما في منطقة ما دون وجود نفوذ لها في تلك المنطقة و كذلك لا يمكن أن يتحقق الدور دون توفر قدرة الدولة على التغيير في سلوكيات الدول الأخرى ،وهو ما يعني القوة الفعلية أو النفوذ .

وتعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية النفوذ بأنه ،"القدرة على حمل الآخرين بفعل ما نريد أن يقوموا به"[2]، و الهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة ،و هذه الأخيرة تعبر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية ،و السيطرة الفعلية غير الرسمية على شؤونها و سلطاتها و قراراتها و أوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري لها .

في كتابه "التحليل السياسي الحديث"، عرف "روبرت أدال" النفوذ بأنه :" علاقة بين فاعلين حيث تؤثر احتياجات، رغبات أو نوايا فاعل أو أكثر على تصرفات أو نوازع فاعل أخر أو أكثر"[3].

في التعريف السابق اغفل "أدال "وسائل النفوذ التي يمكن أن تتوفر لدى و التي تجعله يرغم الطرف الأخر على قبول نفوذ الطرف الأول ، و اعتبر النفوذ أمر طوعي و كأنه يقوم على اتفاقية خالية من عنصر الإكراه بين طرفين.

أما "حسين عبد الحميد احمد رشوان "عرف النفوذ في كتابه "في القوة و السلطة و النفوذ بأنه "قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات السياسية و توجيه الرأي العام من اجل تحقيق أهداف الهيمنة،وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تستعمل أي مناصب رسمية في المجتمع[1].

1 قحطان أحمد قحطان،**المدخل إلى العلوم السياسية**(عمان:دار الثقافة للنشر و التوزيع،2012)،ص213.

2 "روبرت ادال" ، **التحليل السياسي الحديث** ،ترجمة علاء بوزيد ،علاء الدين هلال (القاهرة: مركز الأهرام للنشر .ط5 ، 1993)،ص52.

3 قحطان أحمد قحطان، المرجع نفسه ،ص371.

ابرز "رشوان "في هذا التعريف خاصية مهمة للنفوذ بأنه قوة غير نظامية ،بمعنى أن السلطة الرسمية في دولة ما لا تستعمل القوة النظامية في تحقيق نفوذها في الدول المستهدفة ،إلا أن " رشوان" طابق بين الهيمنة و النفوذ،إذ أن الهيمنة هي الهدف و الغاية من النفوذ ،كما أن للنفوذ عدة أشكال منها،التحكم السيطرة ،النفوذ الظاهر و الضمني .

المطلب الثاني: نسبية النفوذ السياسي

يتميز النفوذ بخاصية النسبية ، فعندما نتحدث عن دولة ما ،فان ذلك النفوذ يكون بدرجة ما تجاه دولة أخرى و كذلك بمدى معين. و ينتج عن هذه النسبية عدة اختلافات في حجم النفوذ[2]:

1- الاختلافات في توزيع الموارد السياسية:حيث يعتبر المورد السياسي أداة يستطيع الشخص أن يستخدمها ليؤثر على سلوك الأشخاص و هو ما ينطبق على الدول كذلك.و تشمل الموارد السياسية الأموال ، المعلومات و التهديد و المستوى الاجتماعي.

2- التباين في المهارات و الكفاءات التي يستخدم بها الأفراد مواردهم السياسية. و الاختلافات في المهارات السياسية تنبع بدورها عن التباين في المواهب و الفرص و الحوافز و التعلم و ممارسة المهارات السياسية.و هذا ما ينعكس على دور الدولة من حقبة إلى أخرى حسب تغير قيادتها السياسية.و هو ما سنوضحه في الحالتين التركية و الإيرانية في المبحث القادم.

1 حسين عبد الحميد احمد رشوان،**في القوة ،السلطة و النفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي**(الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب) ،ص201.
2 روبرت ادال،مرجع سابق،ص53.

3- التباين في مدى استخدام الأفراد للأغراض السياسية، فمن بين فردين متساويين في الثروة قد نجد احدهما يستخدم ثروته لتحقيق النجاح في العمل.هذا التباين يمكن أن يعود إلى الاختلاف في الدوافع، كما ينبع من تباين المواهب و الخبرات.

المطلب الثالث : وسائل النفوذ السياسي

للنفوذ عدة وسائل منها :

1- الإقناع :و هو شكل من أشكال النفوذ ويشمل نوعين :الإقناع الظاهري و الإقناع الخداعي.[1]

-الإقناع الظاهري: يكون هذا الإقناع بطريقة مباشرة ،و على معلومات صحيحة بما يخدم مصلحة الطرفين

-الإقناع الخداعي :و هذا النوع من النفوذ التوائي و غير بريء ، بحيث أنه صورة غير أمنة للاتصال ، لا تتضمن نقل المعلومات الصحيحة .فهو خداعا مقصودا ، حيث يقوم الدولة "أ" بالسعي لإقناع الدولة "ب" ليقوم بتصرف بناءا على معلومات خاطئة –يقدمها الدولة الأول –تساهم في تشويه إدراك الدولة "ب" للموقف بشكل صحيح[2] هذا الأسلوب استعملته الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية لإقناع الدول العربية و دول أخرى من أجل إسقاط نظام صدام حسين ،.هذا النوع من الإقناع استعملته كذلك كل من قطر و السعودية و الإمارات من أجل تسليح المعارضة السورية.

2- جماعات الضغط و المصالح

1 روبرت أدال،مرجع سابق،ص53.

2 روبرت أدال،مرجع سابق،ص53.

تعريف جماعات الضغط و المصالح:هي جماعات منظمة أو شكل منضمة ، تختص في الدفاع عن مطالب معينة تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها و تباشر ما يعني لها من أنماط النفوذ والضغط على السلطة الرسمية و دوائر صنع القرار، سواء بهدف رعاية المصالح التي تمثلها و حمايتها و تعزيزها أو من أجل الحصول على تعهدات من شأنها خدمة هذه المصالح و تطويرها.

و تتنوع جماعات الضغط أو المصالح إلى عدة تنظيمات أو مجموعات كنقابات العمالية و المهنية، و متطلبات الشباب، الهيئات العينية، النقابات المجتمعية المجموعات الإعلامية و اتحاديات رجال الأعمال...الخ. على المستوى الدولي، تستغل الدول جماعات الضغط أو المصالح لتحقيق و تكريس نفوذها في مناطق متفرقة من العالم بناءا على حجم و قدرة تأثير هذه الجماعات على الهيئات الرسمية في تلك الدول. و الدول الكبرى يمكنها تحقيق نفوذها من خلال المؤسسات الدولية الاقتصادية،المنظمات الدولية التي تسيطر عليها و المنظمات غير الحكومية من خلال تمويلها خارجيا.[1]

كما أن المنظمات الطوعية غير الحكومية الممولة من الخارج تصبح يوما بعد يوم جزءا من حركة دولية ذات تأثير متزايد في صنع السياسة المحلية،خصوصا في الدول النامية،في ظل أجواء العولمة و التحلل التدريجي للحدود السيادية دول.حيث تصبح هذه المنظمات أكثر ارتباطا بأهداف القوى الخارجية،و أدوات بيدها توجهها كيفما تشاء[2] مثلا النقابات العمالية الشيوعية في الدول العربية في فترة الحرب العالمية كانت تمول من الخارج و ارتبطت ارتباطا وثيقا بالإتحاد السوفيتي آنذاك.و في المقابل النقابات الليبرالية كانت مدعومة من الدول الرأس مالية الغربية

1 قحطان أحمد قحطان،مرجع سابق، ص213.

2 خالد أحمد الرماح،"أزمة تمويل منظمات المجتمع المدني" **مدارات إستراتيجية**.م.1،ع.3(جانفي 2015)، ص45.

كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ما جعلها تساهم في نفوذ الغرب في بلدانها خاصة في تشكيل أنظمتها السياسية، بالإضافة إلى المجموعات ذات الطابع الديني.

و من أمثلة المجموعات ذات الطابع الديني الحسينيات في العراق التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بإيران. من خلالها حققت إيران نفوذا أكبر في العراق بالإضافة لرجال الدين في العراق .

2- الشركات متعددة الجنسيات

أ- تعريف الشركات متعددة الجنسيات: هي شركات اقتصادية رأس مالية ذات طابع ربحي، تتميز بانتمائها الوطني و تعدد جنسياتها و نشاطاتها ذات الطابع الدولي، لا يعترف القانون الدولي بوجودها حيث أنها شركات كبيرة،غير متخصصة في قطاع معين.[1]

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة الحجم و الامتداد الإقليمي الجغرافي، و تعدد مجالات الإنتاج و النشاط، والإدارة المركزية، و قدرتها على خلق و احتكار التكنولوجيا المتقدمة.

من أبرز الشركات متعددة الجنسيات فيداكس إكسبرس،ميكروسوفت، كوكاكولا.

ب- علاقة الشركات متعددة الجنسيات بنفوذ الدول:

1 قحطان أحمد قحطان،مرجع سابق ،ص371.

الشركات متعددة الجنسيات هي من أهم وسائل النفوذ للدول الصناعية المتقدمة لبسط نفوذها في الدول الأخرى، حيث تستخدمها الدولة المنشئة لها كأداة، و تستغلها في صراعها التنافسي مع الدول الأخرى، كالدعم المعنوي و الغطاء الدبلوماسي، لإعانتها في عملياتها خارج حدودها الوطنية.

ج- المساعدات الإنسانية و القروض المالية:

من أهم وسائل النفوذ السياسي في العصر الحديث المساعدات الإنسانية و القروض المالية، حيث اعتمدت الدول الكبرى على تقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة ذات الأهمية الإستراتيجية ، خاصة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و دول الساحل الإفريقي.

فالمساعدات الإنسانية و القروض المالية و ترهن الدول المستقبلة لها للدول المانحة.خاصة فيما يخص القرارات السياسية ذات الطابع الدولي .و لنا في الحرب على العراق 2003 ابرز مثال حيث خضعت معظم دول الخليج خاصة الكويت و السعودية للقرار الأمريكي و أيدته.

استخدمت المساعدات الإنسانية و العسكرية لتكريس النفوذ بشكل جلي خلال الحرب الباردة حيث كانت المنافسة إيديولوجية بين قطبي العالم آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي)، واستمر استخدامها إلى يومنا هذا، وذلك من اجل البحث عنة مواطن نفوذ في المناطق الإستراتيجية.

المبحث الثالث: دوافع النفوذ لكل من تركيا وإيران في الخليج العربي

تقع كل من تركيا و إيران في منطقة ذات أهمية بالغة، تتضمن 7 دول عربية، تتوفر على موارد اقتصادية و مواقع جيوإستراتيجية هامة .كما شهدت منطقة الخليج عدة تحولات منذ نهاية الحرب الباردة، ساهمت في تحقيقهما تركيا و إيران لنفوذ كبير داخل بعض الدول العربية ، خاصة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، و احتلال العراق و أخيرا الأوضاع الأمنية الهشة التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة خاصة مع اندلاع الثورات العربية منذ 2010 ، و التي اتخذها البلدين ذريعة لتكريس نفوذهما في المنطقة .

المطلب الأول: انهيار النظام الإقليمي العربي

أ–تعريف النظام الإقليمي:

ترجع أصول فكرة النظام الإقليمي إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات لدولية ،الأول مفهوم الإقليمية و هذا الأخير ظهر كمدرسة لمواجهة فكرة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دلي جديد يحفظ السلم و الاستقرار و يعتبر دعاة الإقليمية إن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل و الأكثر وقاية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، في حين كان دعاة العالمية قد اثروا إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار و منع الحروب .و هي فكرة مثالية يصعب تحقيقها برزت بعد الحرب العالمية الأولى .و يرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل بكافة فروعها و خاصة التكامل الاقتصادي.[1] الذي اعتمده رواد الوظيفية الجديدة.

أما مفهوم الحديث للنظام الإقليمي ظهر كمفهوم علمي باعتباره احد أهم مستويات التحليل في العلاقات الدولية، اثر الثورة العلمية في حقل العلوم السياسية بشكل عام في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي.[2]

و النظام الإقليمي يعني مجموعة و العلاقات و التفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد و تخضع لقواعد و قوانين منتظمة.

هذا التعريف اشترط خضوع الدولة المكونة للنظام الإقليمي لقوانين و قواعد منظمة، هو أمر صعب التحقيق و هذا نظرا لعدم انصياع بعض الدول لتلك القوانين بشكل كامل . و ابرز مثال في هذا الصدد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل.

1 عياد محمد سمير،**مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**.مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر .كلية العلوم السياسية و الإعلام و الاتصال 2004/2003)،ص25.

2 جميل مطر و علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.3 ،1983)،ص13.

كما كل من" لويس كانتوري " و "ستيفن سبيغل " النظام الإقليمي بأنه "النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة و التي تمتلك بعض العوامل الاثنية و اللغوية و التاريخية. [1]

لا نجد ان كانتوري و سبيغل قد عرفا النظام الإقليمي بشكل واقعي ، إذا وضعا عوامل موضوعية يمكن قياسها و ملاحظتها في الواقع الدولي .

و الأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاث أساسية تتمتع بقبول كبير من دارسي العلاقات الدولية وهي[2]:

1_ التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.

2_الاتساع كحد أدنى لعضوية لا يقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية و التاريخية و الاجتماعية .

3_كثافة التفاعل و تنوع أنماطه فيما بين مختلف وحدات النظام .

ب _مقومات النظام الإقليمي العربي:

يمكن تعريف النظام الإقليمي العربي انطلاقا من المقومات السابقة بأنه نظام يضم دول متجاورة جغرافيا. تمتد حدوده من سلطنة عمان شرقا إلى موريتانيا غربا و من مصر شمالا إلى جيبوتي جنوبا ، تمتلك عدة عوامل اثنيه

3 علي الدين هلال ، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار و التغيير**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص 23.

2 محمد السيد سعيد ،**مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج** (الكويت :عالم المعرفة ،1992)،ص 13.

(العرق العربي)،و ثقافية و لغوية (الثقافة و اللغة العربية)و تاريخية حضارية (الحضارة الإسلامية)، بالإضافة إلى قضايا مصيرية (القضية الفلسطينية) ،كما يمكن تعريفه بأنه نظام يضم وحدات سياسية متجانسة او متقاربة في النواحي الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و التاريخية ، تدخل في إطار تفاعلي ، يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر في بقية الأجزاء ، و بما يؤدي ضمنيا اعترافا داخليا و خارجيا بهذا النظام كنمط متميز. [1]

ج- وظائف النظام الإقليمي العربي

انطلاقا من خصائص النظام الإقليمي بشكل خاص ، نجد أن للنظام الإقليمي عدة وظائف رئيسية :

_وظيفة التكيف : تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات و المنافسات بينهم. [2]

هذه الوظيفة كانت غير فعالة في النظام الإقليمي العربي ، حيث اتضح منذ نشأته (إعلان جامعة الدول العربية كهيئة ممثلة للنظام ا لإقليمي العربي) التنافس بين الدول المكونة لهذا النظام سيطرة مصر على منصب الأمين العام مما اضعف فعالية مؤسسات هذا النظام. [3]

1 عياد محمد سمير ، مرجع سابق، ص14 .

2 محمد السيد سعيد ، مرجع سابق، ص20 .

3 عياد محمد سمير ، مرجع سابق، ص21.

_الوظيفة التكاملية :و يقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي و غير الرسمي ، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك في ذلك الإطار ، اكبر و أكثر ديناميكية من تلك التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

و قد سعت أطراف النظام الإقليمي العربي إلى تحقيق التكامل من خلال عدة محاولات أبرزها إنشاء السوق العربية المشتركة و منطقة التجارة الكبرى.

– وظيفة الحماية و الأمن : و هي بالنسبة للنظام الإقليمي ، موطن علاقات القوة بينه و بين البيئة الدولية ، و تتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية ، و التي تفترض دفاع النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي ، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر. [1]

إلا أننا نجد فشل واضح للنظام الإقليمي العربي في تحقيق هذه الوظيفة ، و قد اتضح فشله جليا في منع اجتياح العراق للكويت عام 1991 ، و احتلال العراق عام 2003، و الحرب على لبنان على 2006، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، و هضبة الجولان السورية منذ ستون عام .

_وظيفة تحقيق الأهداف : وهي وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق ، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون ، و هنا تكمن

1 عياد محمد سمير ، مرجع سابق،ص21.

قدرة النظام على التوفيق ، و بناء التراضي بين كل أطرافه ، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط ، و على هذا الأساس ، فان النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله .

إلا إن نضوج عملية بناء الإجماع هذه كان ضعيفا جدا داخل النظام الإقليمي العربي مما أدى إلى وجود خلافات عربية _عربية ، و وجود تكتلات فرعية داخل النظام الإقليمي العربي كمجلس التعاون الخليجي الذي يسعى أعضاؤه لتحويله إلى اتحاد، و الاتحاد المغاربي الذي في غرفة الإنعاش منذ عدة سنوات، ناهيك عن ضعف فاعلية جامعة الدول العربية كهيئة رسمية ممثلة لهذا النظام ،حيث أصبحت على الهامش، و وسيلة لتحقيق أهداف ذاتية لبعض الدول العربية . وبالعودة إلى عناصر النظام الإقليمي العربي نجد أن هذا النظام تبلور بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، اثر حصول بعض الدول العربية على استقلالها فتكونت جامعة الدول العربية كإطار تنظيمي لهذا النظام .وتزايد تماسكه اثر إعلان دولة إسرائيل عام 1949 و الحروب العربية _الإسرائيلية (1967،1973).

وقد برزت عدة قيادات دول عربية آنذاك و سعت إلى تحقيق الوحدة العربية كانعكاس للنظام الإقليمي العربي ،كالرئيس المصري جمال عبد الناصر و الرئيس الجزائري هواري بومدين و الرئيس العراقي صدام حسين و الزعيم الليبي معمر ألقذافي ، حيث كان هؤلاء أبرز أركان النظام الإقليمي العربي .

3_ واقع النظام الإقليمي العربي و أسباب انهياره

أ _ واقع النظام الإقليمي العربي

النظام الإقليمي العربي لم ينضج إلى مستوى النظم الإقليمية الغربية كالاتحاد الأوروبي ، و سياسات دوله ليست موحدة لانعدام التفاعل الحقيقي بين دوله في كثير من المواقف ، و هذا يرجع إلى اختلاف المدركات السياسية و سوء تقدير مكامن التهديد و غياب الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية ، و الافتقار إلى جهاز عربي مشترك لصنع و اتخاذ القرار الأمني على المستوى العربي بسبب غياب الإرادة السياسية العربية الموحدة.[1]رغم وجود جامعة الدول العربية كهيكل تنظيمي للنظام الإقليمي العربي .

كما أن استقطاب الحرب الباردة كانت بداية الشرخ في النظام الإقليمي العربي، و كانت البداية بمصادقة مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل في 26 مارس1979،[2] ا لتي كان لها اثر كبير على مسار النظام الإقليمي العربي لما لمصر من وزن آنذاك حيث كانت في مركز القيادة لهذا النظام .

كما كان اجتياح العراق للكويت بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي من ابرز محطات تفكك النظام الإقليمي ، حيث كان خرقا لأهم قواعد ميثاق جامعة الدول العربية الداعية إلى الحرص على سلامة و سيادة الدول و عدم السماح لأي دولة عربية أو أجنبية ، تهديد دولة عضو في منظمة جامعة الدول العربية .و كان نتاج هذا الاجتياح عمل الدول الغربية على إسقاط العراق كأحد أهم أقطاب النظام الإقليمي العربي لما له من وزن في المنظومة العربية ،و هو ما تم فعلا في مارس 2003.

برز ضعف النظام الإقليمي العربي في العقدين الأخيرين في عدة محطات نلخصها في ما يلي :

1 شذى زكي حسن ،"النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية "، **المستنصرين للدراسات العربية و الدولية** ،ع. 36 (جانفي 2015)، ص 4.

2 علي الدين هلال ، جميل مطر ،مرجع سابق ،ص 233.

_ استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، و تحول الصراع من عربي إسرائيلي إلى فلسطيني إسرائيلي و تجاوز ذلك إلى صراع بين حركة حماس و إسرائيل ،خاصة بعد الانقسام الفلسطيني _الفلسطيني بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية علم 2006.

_ فشل الدول العربية في تجنيب العراق للاحتلال الأمريكي عام 2003.

_الحرب على لبنان العام 2006.

_ الحرب على غزة

_ الفتنة الطائفية في العراق منذ 2004 .

_ الفتنة الطائفية في لبنان .

_الأزمة السورية منذ 2001

_الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس محمد مرسي ، أول رئيس مصري مدني منتخب في 2013/06/30.

ب_ أسباب انهيار النظام الإقليمي العربي

ضعف النظام الإقليمي العربي لم يكن وليد اللحظة و إنما تزايد لعدة أسباب منها :

_ ضعف الأنظمة السياسية العربية و استمرار حالة "عدم التوافق " داخل النظام الإقليمي العربي خاصة بين الدول الرئيسية المؤثرة فيه (السعودية ، مصر و سوريا). فضلا عن التنافس بين وحدات النظام مثلا التنافس

القطري _ السعودي . مع غياب دولة قائدة و تحالف قائد في المنطقة و بخاصة في ظل التوترات التي غلبت على العلاقات بين سوريا مصر ،اليمن السعودية ،الجزائر والمغرب .

_ استمرار حالة التباعد بين مشرق العالم العربي ومغربه في ظل إنشاء تكتلات جزئية قسمت النظام الإقليمي العربي ، كمجلس تعاون دول الخليج العربي و اتحاد المغرب العربي ، و فتح دول المغرب العربي مجالها الحيوي باتجاه أوربا .

_ تزايد حالات الاحتلال للأراضي العربية و انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي في عدد من الدول العربية (فلسطين، لبنان، العراق ، السودان ، الصومال ،مصر ، تونس، اليمن، البحرين و سوريا).

_ ضعف جامعة الدول العربية و حدوث الانشقاقات داخل الجامعة .

_ الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي العربي و المتعدد الاتجاهات (جغرافي ، اقتصادي ، اجتماعي ، سياسي و ثقافي).

_ غياب المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية التي بقيت مقيدة بغياب مبدأ غياب السلطة ، وضعف مؤسسات المجتمع المدني و غيابها الكلي في بعض الدول العربية ، فضلا عن أزمة المصداقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية ، و عدم التزامها بها ، كالانقلاب العسكري في مصر على أول حكومة مدنية منتخبة من طرف الشعب ، ما احدث تراجعا في المكاسب الديمقراطية التي عرفتها بعض الدول العربية اثر سقوط الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة (تونس ، مصر ،ليبيا).

_ عمليات التفتيت التي حدثت في المنطقة العربية . فمرور بفلسطين ، و انقسام الصومال ،و انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان ، و الفتنة في سوريا و لبنان و العراق .

المطلب الثاني : التهديدات الأمنية المشتركة

سعت كل من تركيا و إيران لتحقيق النفوذ و إبراز دورهما في منطقة الخليج العربي لدرء التهديدات المنية الواقعية و المحتملة ،بدا من المشكلة الكردية إلى مرورا بمشكلة الإرهاب و انتهاء بالأوضاع غير المستقرة في دول الجوار العربي منذ احتلال العراق عام 2003، و يرى كلا البلدين أن هذه المشكلات مشكلات أمنية مشتركة ،و هي محددات دفعت كل دولة على العمل على تكريس نفوذها و إبراز دورها في المنطقة ، سواء من اجل تفادي التهديدات المنية لأقاليمها الوطنية أو لتحقيق المصالح القومية لها في المنطقة .في هذا المبحث سنتطرق لهذه التهديدات .

1_ المسالة الكردية

ينحدر الشعب الكردي الذي يقدر تعداده بأكثر من 35 مليون نسمة ، من الحضارة الميدية و يعيش غالبيتهم الآن في أربع دول شرق أوسطية هي العراق ، سوريا ،تركيا و إيران و البعض منهم في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.[1] و شكلت المسالة الكردية ابرز تحدي امني لكل من تركيا و إيران .

أ _ بالنسبة لتركيا

1 شوكت شيخ يزدين ، **المسالة الكردية في العلاقات التركية _ الإيرانية** (اربيل: ناراس للطباعة و النشر، 2001)، ص ص 7 ،8 .

برزت المسالة الكردية بتركيا منذ عهد كمال أتاتورك الذي لم يعترف بوجود أقليات عرقية في تركيا .و قد واجه الكماليون في السنوات الأولى تولى لقيام الجمهورية الكمالية الانتفاضات الكردية التي قامت آنذاك ، و بالرغم من تمكن السلطات التركية من القضاء على هذه الثورات ، إلا أنها لم تقض على الحركة الكردية بها، حيث عاودت هذه الحركة نشاطها مع قيام أول تجربة ديمقراطية تعددية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية . لتصبح المسالة الكردية بعد ذلك أولى اهتمامات السلطة التركية التي عملت عن طريق الخيار العسكري على القضاء عليها .

إلا إن تركيا عرفت مرحلة خطيرة من التوتر و المواجهات المسلحة مع قوات حزب العمال الكردستاني ، الذي لم تقتصر عملياته في الداخل فقط ، بل امتدت لتمس المصالح التركية بالخارج مخلفة بذلك خسائر بشرية و اقتصادية و اجتماعية هامة من الجانبين .لتصبح بذلك المسالة الكردية إحدى اكبر التحديات التي عملت تركيا على موجهتها ، بعد أن دخلت الحركة الكردية مرحلة جديدة في نزاعها مع تركيا ابتداء من منتصف الثمانينات مع إعلان حزب العمال الكردستاني التركي العمل المسلح و الحرب الشاملة ضد تركيا ، و مع نهاية التسعينيات تمكنت تركيا من إضعاف هذا الحزب و إلقاء القبض على زعيمه عبد الله أوجلان بعد طرده من سوريا .و خلال الثورات العربية وافقت تركيا على نصب الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ على أراضيها ن كما أعادت تنسيقها الأمني و ألاستخباراتي مع إسرائيل،[1] نظرا لعدم ضمان الوضع الكردي خاصة لما سيترتب من نتائج للوضع غير المستقر في المنطقة .

بوصول حزب العدالة و التنمية أسدة الحكم عام 2002 ، و بانتهاجه سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة و التي مست مناطق الأكراد ، و اثر إقرار تعديلات دستورية متعلقة بالمكونات الثقافية للأكراد ، استطاع رجب

1 عقيل محفوظ ،"سورية و تركيا نقطة تحول آم رهان تاريخي "، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،(2019/05/22).

طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي التوصل إلى اتفاق المصالحة الوطنية مع مسلحي حزب العمال الكردستاني و تفعيل الحل السياسي بدلا من الخل العسكري منتصف عام 2013 .

ب– بالنسبة لإيران

وجود تقارب بين المكونات الثقافية الكردية و الفارسية بإيران لم يمنع ظهور المسالة الكردية بها ، حيث شهدت إيران عديد المواجهات بين الحركة الكردية و السلطات النظامية ، و تمثل جمهورية مها باد التي تبلورت اثر انسحاب الاتحاد السوفيتي من إيران نهاية الحرب العالمية الأولى ، نقطة التحول في المطالب القومية الكردية من حيث الإعلان عن شكل من أشكال التنظيم الإداري السياسي ، إلا أن القوات الإيرانية اجتاحت مها باد في مارس 1947 و أسقطت الحكم الذاتي بها بإعدام القائد الكردي قاضي محمد و معاونيه في الجمهورية.[1]

كما استمر ذلك خلال سنوات الحرب العراقية ، الإيرانية .لتتمكن بعدها السلطات الإيرانية من محاصرة نشاطات الحزب الديمقراطي لكردستان إيران و إنهاء المواجهات بينها و بين الحركة الكردية من خلال الانتصار العسكري الذي كان لصالحها .لذلك يمكن القول أن تطور المسألة الكردية بإيران قد ارتبط بفترات و إحداث تاريخية ، جعلت من هذه المسألة لا تستمر بشكل بارز و مؤثر إلى فترات لاحقة كما حدث مع تركيا و بشكل خاص في العراق .

1 عقراوي ، "تجارب الحكم الكردية ... رؤية نقدية "،في أمين شحاتة (مؤلف) ، **الكرد... دروب التاريخ الوعرة** (لدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،2006) ، ص 103.

2 شوكت شيخ يزدين ،مرجع سابق ، ص 13.

ساهم نجاح الثورة الإسلامية في إيران منذ 1979 في عدم بروز تأثير المسألة الكردية على النظام السياسي الإيراني ، [2]من خلال مبادئ الجمهورية الإسلامية الذي ركز أساسا على تصدير الثورة للخارج كحل للأنظمة الدكتاتورية في الدول المجاورة ، بالإضافة إلى غرس مبدأ المواطنة و الولاء للولي الفقيه ، وعدم التمييز بين أطياف الشعب الإيراني .

رغم ذلك إلا أن النظام السياسي الإيراني على مر الحكومات المتعاقبة ، كان دائما حذرا من أي خطر امني قد تسبب فيه الأكراد في دول الجوار (تركيا و العراق)، ما دفعها إلى عقد اتفاقيات أمنية في هذا الصدد مع تركيا باعتبار التهديد الكردي تهديد مشترك .

2 _ التحولات التي عرفتها المنطقة

أ _ الإرهاب كظاهرة دولية بعد 11 سبتمبر 2001

لطالما كافحت كل من إيران وتركيا حركات التمرد الكردية داخل أراضيهما منظمات إرهابية ، إلا أن إحداث 11 سبتمبر فتحت لهما أبواب توسيع نفوذها في دول الجوار بعنوان مكافحة الإرهاب ، هذا الأخير الذي نتج عنه سقوط واحتلال دول كالعراق و افغانسان.[1]

و قد اغتنمت كل من تركيا و إيران فرصة انهيار العراق ، و حاجة الولايات الأمريكية للطرف الثالث للخروج من المستنقع العراقي ، و استخدمتا العديد من الوسائل لتحقيق ذلك النفوذ ، سواء عن طريق دعم أحزاب سياسية موالية لها أو دعم طائفة بعينها .

1 سعد حقي توفيق ، "السياسة الإقليمية التركية تجاه دول الخليج 2002_ 2008 "، **العلوم السياسية** ، ع 39، ص2 .

ب- الأزمات العربية منذ 2011

رغم تبلور علاقات جيدة بين تركيا و جل الدول العربية في المنطقة ، ضمن سياسة صفر مشاكل مع الجيران التي كانت أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة و التنمية ، حيث عرفت العلاقات التركية _ العربية تحسنا كبيرا توج بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية . إلا إن الثورات التي عرفتها الدول العربية خاصة سوريا و اليمن ، جعلت تركيا ترفع شعار حامي الشعوب المقهورة ، هذا الأخير الذي انفردت بمثليه إيران حيث اعتبرت نفسها ناصر الشعوب المستضعفة ، منذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 ، هذه الثورات أوضحت مواطن اتفاق و اختلاف السياستين الخارجتين للبلدين ، خاصة في الأزمة السورية ، التي بدى فيها البلدين خصمين و طرف ثالث في الأزمة السورية منذ 2011.

الفصل الثالث:الدور الإقليمي لتركيا و إيران تجاه الخليج العربي"العراق نموذجا"

في هذا الفصل نتناول الدور الإقليمي لتركيا و إيران من خلال البوابة العراقية ،فسنتطرق إلى دور كل منهما في العراق ، و انعكاسات هذا الدور على العراق في مبحثين مقسمين كما يلي :

المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية اتجاه دولة العراق بين العوامل و الانعكاس ، ثم سنعالج في المبحث الثاني التوجهات الإقليمية للدور الإيراني في العراق بين الواقع و الانعكاس

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه دولة العراق بين العوامل و الانعكاس

رغم الاختلافات التي عرفتها العلاقات التركية_العراقية لعدة عقود مضت،بسبب المسألة الكردية، و مشكلة المياه،ناهيك عن دخول الجيش التركي إلى الأراضي العراقية من حين لأخر بحجة تعقب مسلحي حزب العمل الكردستاني،إلا أن سقوط نظام صدام حسين،و التحولات الداخلية التي عرفتها تركيا خاصة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، جعلت الأخيرة تبحث عن موطئ قدم لها في العراق ما بعد صدام حسين، وهو ما ركزت عليه وفقا لمبدأ المصلحة المتبادلة،ضمن سياسة صفر مشاكل التي اعتمدتها تركيا، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الانفتاح هذه تجاه منطقة الخليج كانت قد بادرت بها إيران في عهدي رافسنجاني وخاتمي.

المطلب الأول:عوامل النفوذ التركي في العراق

هناك عدة عوامل ساعدت تركيا للنفوذ في العراق نذكر منها :

1- ترتبط تركيا ارتباطا وثيقا بجل الدول المجاورة لها من خلال قوميتي الأكراد و التركمان، الأكراد في سوريا لعراق،و إيران. التركمان في العراق ،اليونان ،قبرص ودول شرق أوروبا ،[1]ما يسهل عليها التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بحجة حماية حقوق الأقليات.

1 الهادي غليون،"قراءة في كتاب :عبد الله تركماني،تعاظم الدور الإقليمي لتركيا،مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده"، **المستقبل العربي**، ع.384(2011)،ص159.

2- تسعى تركيا للاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد و دورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي بعد احتلال العراق،بعدما كانت تركيا رقيبا عليها خوفا من مساندتها لحزب العمال الكردستاني. [1]

3- سعي تركيا الحثيث للاستفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلا لقواعده العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا، و هو أمر يلقى الترحيب من أكراد العراق شرط اعتماد الحل السلمي.

4- مظلة الدور الأمريكي،فالولايات المتحدة هي حليف مشترك للجانبين(التركي والعراقي)، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينهما خلال الفترة الماضية، ومن ثم دفعها إلى التنسيق سواء عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني،و إيجاد حالة من التنسيق المشترك أو التعاون على مستوى القضايا الإقليمية ، [2] إلا أن الأزمة السورية منذ 2011باعدت الطرفين التركي والعراقي،بين حليف وعدو للنظام السوري.

5- حاجة تركيا لمناطق نفوذ حيوية كسوق كبرى بحجم القوة الاقتصادية الحالية لها، [3] حيث تعتبر دول الجوار،خاصة العراق أهم سوق لها،بالإضافة إلى تخوفها من توسع النفوذ الإيراني في العراق عبر الطائفة الشيعية. [4]

6- تعثر الدور الأمريكي في المنطقة، حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه [1]، وفي هذا تأتي التحركات التركية مع كل من إيران ،سوريا،مصر و السعودية.

1 وليد رضوان،**العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية وpkkفي العلاقات العربية– التركية العلاقات السورية –التركية نموذجا** ،(بيروت:شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،2009)،ص249.

2 تركيا بين الموقع الإستراتيجي و الدور القادم" **الأردن للدراسات الإستراتيجية**" م.2 ،ع 4 ،(شتاء-صيف 2009)،ص ص25_41.

3 سعد حقي توفيق،"السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002-2008" ، **العلوم السياسية** .ع 39.38 ،ص8.

4 أحمد داوود أوغلوا،مرجع سابق،ص 612.

7- الوجود التركماني في شمال العراق شكل وسيلة فعالة مكنت أنقرة من إضعاف قدرة الأكراد على ضمان وحدة تراب أي إقليم حكم ذاتي كردي في شمال العراق.وقد تبين أيضا أنه باستطاعة أنقرة الاستفادة من الوجود التركماني للحيلولة دون نجاح الأكراد في السيطرة على مناطق حقول نفط كركوك، لأن الوجود التركماني كثيف نسبيا في تلك المناطق.

8- تغير النظرة السلبية لدى العرب تجاه تركيا ، من خلال الانفتاح السياسي لتركيا نحو المشرق العربي وسياسة نصرة الشعوب التي تبنتها تركيا خلال ما سمي بالربيع العربي.

المطلب الثاني:مظاهر النفوذ التركي في العراق

سعت تركيا من خلال سياسة صفر مشاكل التي تبناها حزب العدالة و التنمية الحاكم منذ 2002، إلى تصحيح مسار العلاقات مع دول الجوار خاصة سوريا و العراق وعلى كل المستويات،من خلال ممارسة تتسم بلإستمرارية بلإستعانة بما يسمى "القوة الناعمة"والسعي إلى تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة

تجلت سياسة النفوذ التركي في العراق من خلال:

1- فاجأت تركيا الولايات المتحدة برفضها الدخول معها في حربها ضد العراق عام 2003، حيث رفض البرلمان التركي السماح للولايات المتحدة الأمريكية استعمال الأرضي التركية للإنزال والتحرك العسكري والبري نحو العراق.[2]

1"الدولة العثمانية الجديدة،الدور التركي في المنطقة العربية"،في: http://beladitoday.com/index.php ،(2019/06/02).

2 إبراهيم خليل العلاف، "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 2003"، **دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية**، ع.05، (2003)، ص 15.

2- القيام بحوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك الغدارة المستقرة للأزمة العراقية في نطاق الشرق الأوسط، وأكدت تركيا على ضرورة الحافظة على وحدة العراق، ووقفت ضد أي مشروع لتقسيمه.

3- التخلي عن المقاربة "الأمنية" الضيقة إزاء العراق والتي تركز على قضيتي كردستان العراقية و كركوك وانتهاج مقاربة سياسية أكثر للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن.[1]

4- أرسلت تركيا مبعوثها "مراد اوزجليك" إلى العراق لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العال الكردستاني المتمرد في تركيا. [2]

5- شهدت علاقات تركيا مع شمال العراق في أواخر عام 2010 تنسيقا هاما في مجال الأمن والطاقة خاصة بعد إعلان إقليم كردستان العراق تمره من الأعمال الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد الجيش التركي.

من أهم الزيارات التي قام بها مسؤولون أتراك إلى شمال العراق، زيادة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة للإقليم وإنشاء مجلس تنسيقي استراتيجي، وتمت زيارة كردية مماثلة لأنقرة، كزيارة رئيس إقليم كردستان العراق إلى تركيا مقابلة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية للتشاور في حل قضية حزب العمال الكردستاني[3]

6- في 2007/08/07 دعا رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي نوري المالكي إلى أنقرة لوضع أرضية مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما يتعلق بمشكلة الأكراد ، وفي 2008/03/07، دعى الرئيس التركي عبد غول نظيره العراقي جلال طالباني لزيادة أنقرة والعمل على تخفين حدة الفرقاء السياسيين في العراق، وفي تموز / جويلية، تم الاتفاق بين تركيا والعراق على أكبر اتفاقية إستراتيجية شاملة[(4)].

---

[1] أحمد داوود أوغلوا، الاستراتجيات التركية " شؤون الأوسط، 116، خريف 2004، ص ص. 141-152.

[2] ميشيل نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 73.

[3] – عبد الله عرفان، "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان" **السياسة الدولية**، ع. 182،(أكتوبر 2010)، ص 123.

[4] – احمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 624.

7- خلال سنتين (2008 - 2010)تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات الصحة، الأمن، النقل والطاقة.[1]

8- تشجيع تركيا القيادات السنية العراقية على المشاركة في الانتخابات عام 2005،[2] كما دعمت أنقرة الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان عام 2008، كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا والعراق عقب اتهام العراق لسوريا بالتورط في تفجيرات بغداد في أغسطس / أوت 2009.[3]

9- وصلت التجارة بين الدولتين إلى 6 مليارات دوار خلال 2010، أي ضعن قيمتها عام 2008 ، بحسب ما يقوله مسؤولون أتراك، ويتوقعون أنه خلال عامين أو ثلاثة أعوام، ربما يصبح العراق أكبر سوق أما الصادرات التركية.

وبالإضافة إلى تحسين علاقاتها مع العراق، ركزت تركا على شمال العراق (كردستان العراق) لما لها المنطقة من أهمية اقتصادية، وقد تبلور هذا التحسين من خلال عدة سياسات:

1- فتح قنصلية تركية في أربيل وغياب التحذيرات السابقة من إقامة الفدرالية ما يعني الاعتراف التركي الضمني بالحكومة في إقليم كردستان العراق، وهذا أمر يعزز من إنفتاح أكراد العراق على تركيا والثقة بها وفتح الإقليم أمام المصالح التركية.[4]

2- اعتماد جملة من المشاريع التركية الضخمة في كردستان العراق، إذ تشير التقارير إلى أن نحو 90% من المواد الغذائية في إقليم كردستان من تركيا، كما أن الشركات التركية تزدهر في الإقليم لدرجة تنفرد في مجال المقاولات والعمران وإقامة مشاريع البنية التحتية.

1 ميشال نوفل، مرجع سابق، ص 73.

2 عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط، بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، **دورية أوراق كارنيجي**، مركز الشرق الأوسط، ع 10 سبتمر 2008، ص 22.

3 ناتالي توتشي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، **السياسية الدولية**، ع.182،(أكتوبر 2010)، ص 103.

4 ميشيل نوفل، مرجع سابق، ص 101.

3- اتفق الطرفان مؤخرا على إقامة سكة حديد تربط بين إسطنبول و أربيل.

4- دخول النفط والغاز على خط العلاقة أربيل وأنقرة بعد اتفاق الجانبين على إقامة خط التصدير النفط وأخر للغاز من كردستان العراق إلى تركيا وآخر يربط البصرة بميناء جيهان التركي عبر الأراضي السورية.

5- في أواخر العام 2007، كان أكثر من 80 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم ذات مصدر تركي، وقد قاربت الثمانية مليارات دولار منذ غزو العراق في العام 2003[1].

6- إقليم كردستان يحوز المرتبة الخامسة بين الدول أو الجهات التي تتعامل تركيا معها تجاريا، وهو رقم يفوق حجم التعامل مع سوريا والكيان الإسرائيلي والأردن ولبنان معا، ويوازي تقريبا حجم التبادل مع إيران.

7- أكثر من عشر آلاف شركة تركية باتت تعمل في كردستان العراق وتقوم بتنفيذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية ولاسيما الطرق والمطارات والمنشآت السياحية والعقارية وغير ذلك من المشاريع الاقتصادية والتجارية التي باتت تزدهر في إقليم كردستان العراق.

8- إلغاء شروط السفر، تصدر القنصلية التركية في أربيل ما يصل إلى 300 تأشيرة زيارة يوميا، وتدير حركة دينية تركية 19 مدرة في المنطقة، وتدرس لـ 5500 طالب و عرب و تركمان و أكراد يستخدمون الإنجليزية كلغة للتفاهم فيما بينهم.

9- لقد تميز النفوذ التركي في العراق بمرحلتين الصعود و الهبوط ما بين 2010- 2018 وهما

أ. مرحلة الصعود (2010-2014)

مع التحضيرات الأميركية التي جرت في العام 2009 للانسحاب من العراق، حاولت تركيا إعادة ترتيب أوراقها في بلاد الرافدين. كانت أنقرة تأمل في أن يؤدي انتخاب إياد علاوي إلى بروز عراق موحد ومستقر وغير طائفي وغير خاضع للنفوذ الإيراني، لكن صفقة إيرانية-أميركية حالت دون وصوله إلى السلطة وأدت إلى

1 عماد شيحة، "تركيا والشرق الأوسط دور إقليمي متجدد"، **قضايا إستراتيجية**، ع. 72 (مارس 2015)، ص 60.

التجديد لنوري المالكي في منصب رئاسة الوزراء. على الرغم من محاولات أنقرة الانخراط الإيجابي مع المالكي، إلا أن العلاقات التركية–العراقية تدهورت بشكل سريع بسبب سياساته الطائفية والمنحازة كليًّا إلى إيران. وفي تناقض تام لكل ما تمثله السياسة التركية، قام المالكي بتهميش العرب السنَّة من العملية السياسية، ولاحق رموزهم قضائيًّا وأمنيًّا، ثم تفرغ بعد ذلك لمقارعة الأكراد في إقليم شمال العراق.

على المستوى الإقليمي، أدى اندلا ع الثورات العربية إلى ولادة محاور إقليمية مؤيدة ومعارضة لهذه الثورات وإلى تسريع التنافس الجيوبوليتيكي بين تركيا وإيران [1] . ونتيجة لذلك، بدأ مشروع "الهلال الشيعي" بالبروز بشكل واضح، فبعد أن كان المالكي يتهم الأسد بإرسال الإرهابيين والمتفجرات إلى العراق[2] ، أصبح يدافع عنه وعن نظامه انسجامًا مع السياسة الإيرانية في وجه الموقف التركي المعارض لنظام الأسد.

دفعت سياسات المالكي كلًّا من تركيا وحكومة إقليم (كردستان العراق) إلى التقارب من بعضهما البعض بشكل غير مسبوق وذلك بموازاة صعود العلاقات التركية مع السنَّة العرب في العراق. بالنسبة إلى الإقليم، أدت ضغوط المالكي إلى ولادة سياسة أكثر استقلالية. وبسبب الحقائق الجغرافية، ولكون تركيا الشريان الحيوي للإقليم والمنفذ الوحيد له إلى العالم الخارجي، لم يكن هناك من خيار سوى الانفتاح على أنقرة وذلك لتفادي ضغوط حكومة بغداد المركزية وموازنة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق والزاحف باتجاه الإقليم.

على الجانب التركي، كانت هذه الخطوة بمثابة فرصة لتطبيع العلاقات مع الأكراد. وللمفارقة، فإن تدهور علاقات أنقرة مع حكومة بغداد المركزية أدى إلى ازدياد نفوذ تركيا سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا في شمال العراق؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من حوالي 5.2 مليارات دولار عام 2009 إلى حوالي 12 مليار دولار عام 2013، جلها مع إقليم كردستان العراق. ونتيجة لذلك، وصل عدد الشركات التركية العاملة

1 الخليج اونلاين "الوجود التركي في العراق " .http://www.ecssr.ac.ae/ ،(2019/06/07).

2 الخليج اونلاين، مرجع سابق، http://www.ecssr.ac.ae/ ،(2019/06/07).

أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي 1500 شركة، غالبيتها شركات مرتبطة بقطاع الإنشاءات والمقاولات؛ التي قامت حتى نهاية عام 2013 بتنفيذ حوالي 824 مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 19.5 مليار دولار

في نهاية عهد المالكي، صعد تنظيم الدولة بسرعة مطيحًا بسلطة الحكومة المركزية ومسيطرًا على الموصل –ثاني أكبر مدن العراق– في ساعات قليلة، ليبدأ من هناك مشوار تمدده الإقليمي. أدى هذا التطور غير المحسوب في الأحداث إلى تدهور سريع في النفوذ التركي في شمال العراق اقتصاديًّا وأمنيًّا وإلى حد ما سياسيًّا أيضًا. تضررت حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية مع عدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى عمق العراق كما تراجعت حركة الاستثمار التركية في البلاد وتضرر العديد من الشركات التي كانت تعمل هناك بسبب الوضع الأمني المتدهور، وارتفعت فاتورة الطاقة التركية وأصبح يُنظر إلى العراق باعتباره مصدر تهديد أمني متزايد [1] .

ب. مرحلة الهبوط (2014–2018)

رأت تركيا في مجيء حيدر العبادي فرصة لإعادة فتح صفحة جديدة مع الحكومة العراقية، وقد كانت أنقرة تأمل في أن تقوم هذه الحكومة بتحصين الوضع الداخلي العراقي من خلال استيعاب السنَّة في العملية السياسية، والتوصل إلى تفاهم مع حكومة إقليم شمال العراق بما يساعد على استقرار البلاد ويخفف من النفوذ الإيراني والأميركي وينعكس إيجابيًّا على تركيا في نهاية المطاف. في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2014 ، ناقش الطرفان العمل على تجاوز الخلافات الثنائية وحل القضايا العالقة بالإضافة إلى عدة مقترحات رئيسية، هي: تعزيز التعاون الأمني، وتبادل المعلومات بخصوص مكافحة الإرهاب، وإقامة تعاون عسكري، ومساعدة العراق على النهوض الاقتصادي.

1 علي حسن باكير ، مرجع سابق، ص 73.

أدى اعتماد الحكومة العراقية على إيران والولايات المتحدة الأميركية لمحاربة تنظيم الدولة إلى صعود نفوذ طهران وواشنطن بشكل غير مسبوق وانحسار النفوذ التركي مترافقًا مع ازدياد المخاطر الأمنية التي مصدرها العراق سواء من حزب العمال الكردستاني أو تنظيم الدولة أو حتى ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية. وكما هي العادة، انحازت الحكومة العراقية إلى إيران في الصراع الإقليمي التركي-الإيراني، فتدهورت العلاقات بين رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، بشكل حاد في العام 2016 [1]، وطفت على السطح ملفات خلافية جديدة لاسيما فيما يتعلق بوجود قوات عسكرية تركية في معسكر "بعشيقة" في شمال العراق، وعملية تحرير الموصل المرتقبة، ووضع الأكراد والسنة العرب والتركمان في مواجهة صعود ميليشيات الحشد الشعبي الشيعية، وأجندة إيران الإقليمية.

المطلب الثالث: انعكاسات النفوذ التركي في العراق

رغم المكاسب الاقتصادية التي حققها البلدين، انعكس النفوذ التركي على الوضع في العراق بالسلب، من خلال بعض السياسات:

1- الإرث التاريخ لتركيا في المنطقة، وقضية دمج الموصل ضمن العراق، أثر توقيع تركيا معاهدة التسوية في جوان 1926 مع المملكة المتحدة المنتدبة آنذاك على العراق، تعتبر خسارة كبيرة لتركيا، إذ لازالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك، فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تورغو تأوزال" في أكتوبر 1986 في معرض النفي القاطع بأن ليس لدى بلاده أي مطامع بخصوص كركوك، و أن: "أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر"، وتعمل على استعادة المنطقة بشكل مباشر من خلال بوابة الثقافة والاقتصاد.

1 علي حسن باكير "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية و التوجهات المستقبلية "مركز الجزيرة للدراسات.http://www.ecssr.ac.ae/ (2019/06/07).

2- استخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق من خلال دعمهم في قضايا حقوق الإنسان وحماية حقوقهم الوطنية، وأصبحوا بمثابة لوبي تركي في العراق يسهر على حماية مصالح تركيا في العراق، منذ عام 1996 تعاملت تركيا مع حزب العمال التركماني في شمال العراق لكونه يشكل عنصر العلاقة الفاعلة مع حكومة تركيا، ولاسيما بعد أن أصبح يقوم بدور هام بين الفصائل الكردية شمال العراق، حتى أصبح محورا رئيسيا يعكس إستراتيجية تركيا في العراق.

3- التدخل التركي في الشؤون العراقية بحجة حماية الأقليات، فقد صرح "عثمان قوروتورك" مبعوث تركيا قائلا: "أن كركوك هي المكان الأكثر احتمالا لوقوع مواجهات عرقية في العراق ولذا فإن كركوك ليست شان داخليا عراقيا "احتمالية حصول أثار جدية محتملة على الدول المجاورة" كما أضاف "أننا مصممون على التأكيد من أن ما يحصل في العراق ليس له أثار علينا ومسألة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر".[1]

4- معا استمرار الأزمة السورية وتورط تركيا فيها وما أفرزته هذه الأزمة من حالة اصطفاف إقليمي ودولي تضغط تركيا على قيادة المردية في العراق وبقوة سواء لدفعها إلى الانخراط في صفوف القوى الإقليمية الساعية (قطر، السعودية، مصر، تركيا، ... إلخ) إلى إسقاط النظام السوري أو الضغط على أكراد سوريا للانخراط في الحرب الداخلية ضد هذا النظام بعد أن اتسم موقف أكراد سوريا بنوع من الاتزان ومحاولة تجنيب مناطقهم المواجهات الدموية الجارية في العديد من المناطق السورية.

5- إحساس تركيا بفائض القوة بحكم التغييرات الإقليمية والدولية التي جرت عقب الغزو الأمريكي للعراق ومحاولة تركيا انتهاج الحرب الناعمة ضد هذه الدول، ولعل أدواتها في ذلك إثارة المشكلات الداخلية لهذه الدول والتدخل فيها تحت عناوين الحرية وحقوق الإنسان مستغلة شعارات مرحلة (ثورات الربيع العربي) في حين على أرض الواقع تمارس حربا حقيقية بوسائل وأدوات أمنية واقتصادية وطائفية، هدفها تفجير هذه

1 لقمان عمر محمود النعيمي، "التوجيهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، **دراسات إقليمية**، م 9، ع.25،ص 95.

الدول وتفكيكها لصالح نفوذ تركي مهيمن يتيح له صوغ المشهد السياسي لهذه الدول في المستقبل في إطار قناعة تركية بأنها الدولة الصالحة لقيادة الخليج.

6- ممارسة الحرب الناعمة عبر الدبلوماسية والاقتصاد و الأمن و التجارة والثقافة وغيرها لتفجير الدول العربية من الداخل ، بغية التأثير فيها و تشكيل مشهدها السياسي من جديد في ظل المصالح التركية تجاه كل من سوريا و العراق.

7- وجود خطط تركية للتدخل و إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية ، بعد تدهور الأوضاع فيها ، للحد من امتداد التأثيرات السلبية و تدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء ، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة و التنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة .

9-بموازاة تراجع النفوذ التركي في العراق، لوحظ اعتماد أنقرة المتزايد على قدراتها العسكرية لتحقيق أهدافها وذلك من خلال تعزيز تواجها العسكري المباشر في إقليم شمال العراق. تعكس هذه السياسة دلالات تتعلق بطبيعة التنافس والصراع الجاري على الأرض بين مختلف اللاعبين (الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية)، وهو صراع ليس بمقدور تركيا التأثير فيه فضلًا عن حماية مصالحها من خلال الدبلوماسية والقوة الناعمة حصرًا مع التحضيرات التي سبقت انسحاب القوات الأميركية في العراق، استأنفت تركيا عملياتها العسكرية في العراق، وتوصلت أنقرة وبغداد في العام 2007 إلى اتفاقيت ضمن السماح للجيش التركي بملاحقة عناصر "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق بإذن من الحكومة العراقية. تضمن الاتفاق أيضًا فتح مكتبي ارتباط لتبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية بين البلدين، لكن مع خروج القوات الأميركية ووقوع العراق تحت سيطرة النفوذ الإيراني، أصبح الخلاف حول وجود القوات التركية كبيرًا في عهدي المالكي وحيدر العبادي.

في عهد العبادي تحديدًا، شاركت أنقرة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة ، وأُوكِل إلى القوات التركية مهمة تدريب قوات البشمركة وتدريب قوات "الحشد الوطني" التي يشرف عليها محافظ الموصل السابق، أثيل النجيفي. ومع تقدم الميليشيات الشيعية المحسوبة على إيران باتجاه الشمال، باتت أنقرة تخشى أن يؤدي ذلك إلى تغييرات ديمغرافية في الموصل وإلى ازدياد التهديدات الأمنية وتشديد الخناق الإيراني على حدودها.

آنذاك، تحول الوجود العسكري التركي إلى نقطة خلاف رئيسية مع إيران التي باتت ترى في هذا الوجود عائقًا يحول دون استكمال بسط سيطرتها من خلال مد نفوذها بشكل كامل على شمال العراق. ومن وجهة نظر تركيا، فقد وقفت طهران وراء تحريض حكومة بغداد المركزية على تصعيد الصدام مع أنقرة في هذا الملف (لاسيما فيما يتعلق بمعسكر بعشيقة)، لدرجة أن رئيس الوزراء، حيدر العبادي، كان قد وجَّه شكوى لمجلس الأمن بهذا الخصوص، كما هددت المجموعات الشيعية المحسوبة على إيران باستهداف القوات التركية بشكل مباشر إذا رفضت الانسحاب[1] .

وفقًا لتصريحات المسؤولين الأتراك، وآخرها في يونيو/حزيران من العام 2018، تمتلك تركيا 11 قاعدة عسكرية إقليمية في شمال العراق؛ حيث كانت أنقرة قد عزَّزت وجودها العسكري هناك من خلال مضاعفة قواتها وذلك بهدف "القضاء على خطر الإرهاب قبل وصوله إلى الحدود التركية". لكن تقارير أخرى تشير إلى أن في العراق حاليًّا حوالي 19 قاعدة تركية، 15 منها قواعد عسكرية، والأربع الأخرى قواعد استخباراتية، تضم جميعها حوالي 3 آلاف جندي تركي .

لا يشكِّل الوجود العسكري التركي اليوم في العراق رأس حربة متقدمة لصد التهديدات العسكرية والأمنية القادمة من هناك فحسب، بل يلعب دورًا في تحقيق التوازن الجيو–أمني والجيو–سياسي داخل العراق وخارجه،

1 الخليج اونلاين " الوجود التركي في العرا ق" ، http://www.ecssr.ac.ae/، (2019/08/07)..

كما أنه يضمن حماية المصالح الاقتصادية التي تسعى أنقرة إلى إعادة تفعيلها ليس على مستوى إقليم شمال العراق فحسب بل على مستوى العراق. حتى الآن، نجحت أنقرة في إبقاء قواتها هناك، لكن في ظل غياب ضمانة سياسية، تسعى تركيا إلى تقنين وجودها العسكري من خلال اتفاقيات مع الحكومة العراقية، وهذا ما تحاول فعله الآن.

المبحث الثاني : التوجهات الإقليمية للدور الإيراني في العراق بين الواقع و الانعكاس

لطالما ميز الخلاف العلاقات الرسمية العراقية_الإيرانية إلى عهد قريب، حيث تصاعد هذا الخلاف إلى حد العداوة بين النظامية ، وتبلور إلى الحرب هي الأطول في العقود الأخيرة ، دامت ثماني سنوات 1980-1989 ، ولان كل من البلدين يطمح إلى أن يكون قوة إقليمية في الخليج ، استمرت حالة الجفاء بينهما إلى أن سقط النظام العراقي السابق عام 2003 م ، الذي كان ندا للجمهورية الإسلامية الإيرانية. و تعود هذه العداوة بين البلدين ، حسب الدكتور الإيراني " روح الله رمزاني " إلى الأسباب التالية [1]:

_ التشيع الصفوي و تغيير المذهب الذي فرضه الشاه إسماعيل الصفوي (1499_1524)

_ النزاع العثماني الإيراني في القرن السادس عشر ، باعتبار العراق محمية عثمانية آنذاك.

_احتلال إيران للعراق بقيادة إسماعيل الصفوي (1509-1534).

_ عدم اعتراف إيران بالمملكة العراقية في العصر الحديث بقيادة فيصل الأول في 1924 .

_ وقوف نظام صدام حسين ضد طموحات إيران التوسعية في العراق لعدة عقود .

المطلب الأول : عوامل النفوذ الإيراني في العراق

سقوط نظام صدام حسين كان أهم فرصة لتحقيق إيران نفوذها في العراق ، و يظهر ذلك في تصريح رئيس مجلس النواب آنذاك محمد رضا خاتمي : " إن الإطاحة بالرئيس صدام حسين بأية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران"، بالإضافة إلى توفر عدة عوامل ساعدت لتحقيق هذا النفوذ منها:

1 عبد الوهاب القصاب " النفوذ الإيراني في العراق بين التحديات و الأبعاد. في مؤلف: محمد حامد الاحمري وآخرون ، **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**.(الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012)، ص144 .

1 _اثر الحوزة الشيعية الكبرى في النجف على مشاعر الشيعة في الشرق الأوسط عموما و في العراق بشكل خاص.[1]

2 _العراق يمثل الجسر الرابط بين إيران و دول الخليج العربي التي يوجد فيها تمركز للطائفة الشيعية ، ما يسهل لها التواصل وتحقيق النفوذ بالاعتماد على الطائفة الشيعية[2].

الاحتلال الأمريكي في العراق ، وتهميش دور الأخير في أمن الخليج[1]، ساعد التنظيمات الشيعية الموالية لإيران للوصول إلى الحكم ، كما عملت إيران على هيمنة واستمرار هذه التنظيمات في الحكومة العراقية الجديدة كدعمها للإئتلاف العراقي الموحد الذي يضم أحزاب شيعية موالية لإيران.[3]

سطرت إيران أهداف إستراتيجية لها في العراق تتوافق مع الظروف الإقليمية و الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة و أبرز هذه الأهداف[4]:

1_احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها و استخدامهم كورقة مقايضة في أي استحقاق إقليمي و دولي لتهدئة الوضع أو إثارته في العراق.

2_دعم المرجعية الشيعية و الحوزة في النجف تمهيدا للسيطرة على قراراتها و محاولة تحجيم دورها كي تبقى مرجعية قم هي المرجعية الأولى لشيعة العالم.

1 السيطرة الإيرانية على المرجعية الشيعية: قراءة في امتدادات النفوذ الإيراني في حوزة النجف ، مركز بغداد للدراسات و الاستشارات و الإعلام.

2 مروة وحيد، أكرم حسام، "مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص و الإشكاليات"في:
http://www.baghdadcenter.net/articles-17.html ، (2019/06/05).

3 كينيث كاتزمان، "النفوذ الإيراني في العراق". في: http://www.ecssr.ac.ae/ ،(2019/06/07).

4 عياد البطنيجي، "الدور الإيراني: الفرص و العوائق البنيوية"، في:
http://www.alukah.net/Authors/View/Culture/3736/،(2019/06/07).

3_لدى إيران مشروع نووي طموح ، ولديها حلم بإعادة الإمبراطورية الفارسية و الصفوية و لن تتخلى عنهما بسهولة، لذلك تسعى إيران أن تتخذ من العراق ورقة ضغط سياسية تساوم بها في الساحة الدولية .

4_خلق تغيرات ديموغرافية على الأرض العراقية بغية تحويل جنوب العراق (خاصة بعد الانسحاب الأمريكي) إلى مقاطعة إيرانية أو إقليم عراقي تحت الوصاية الإيرانية من خلال تشكيل جمعيات إيرانية في تلك المناطق و تطهيرها من أهل السنة بالاعتقال أو الاغتيال أو التهجير.[1]

5_محاولة اقتراب النظام الإيراني من الإدارة الأمريكية و محاولة طمأنتها لإكمال المشروع النووي الإيراني و لن يتم ذلك إلا على أرض العراق كالتقارب الأمريكي السوري على أرض لبنان عام 1983.[2]

6_تسعى إيران إلى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإيراني (السياسي و الأمني في العراق) في ترتيب الوضع في العراق.

7_خلق سيطرة إيرانية كافية على أرض العراق تحت مظلة الاحتلال الأمريكي و البريطاني بأدوات دينية المظهر وعلى النموذج الإيراني ، مما يضمن لإيران الحيلولة دون قيام العراق يهدد إيران. [3]

المطلب الثاني : واقع النفوذ الإيراني في العراق و وسائله

ركزت إيران على البعد القيمي و ألهوياتي في بناء علاقاتها مع العراق –نظرية البنائية– ما بعد الاحتلال الأمريكي ، معتمدة على الظروف الموضوعية التي تولدت من الموضع الجديد في العراق بشكل خاص و الوضع في منطقة الخليج بشكل عام ، لتحقيق نفوذها المبني أساسا على تحقيق المصلحة و الأمن القوميين وفقا

1 كينيث كاتزمان، "النفوذ الإيراني في العراق"في: http://www.ecssr.ac.ae/ ، (2019/06/07).

2 عياد البطنيجي، في http://www.alukah.net/Authors/View/Culture/3736/،(2019/06/07).

3 فيصل أمين ، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق و تقوية الدور الإيراني" ، في :
http://www.alukah.net/Authors/View/Translations/5412/ 2019/06/09.

للمنظور الواقعي المتجذر في السياسة الخارجية الإيرانية معتمدة على المكون الشيعي (الأغلبية) في العراق ، بعد فشلها في تصدير نموذجها الثوري في ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي.

أ_واقع النفوذ الإيراني في العراق

كانت الحرب العراقية الإيرانية أسوء محطة في العلاقات العراقية الإيرانية وكذا العلاقات العربية الإيرانية ، وبعد نهاية هذه الحرب استمر الجفاء بين الطرفين العربي و الإيراني بشكل عام ، ورأت إيران أن من الواجب عليها فك العزلة عنها من الجانب العربي ، وفتح العلاقات مع الدول العربية خاصة الخليجية ، من أجل أن تستطيع أن تجد لها موطأ قدم في الدول التي ترى لها أهمية في إستراتيجيتها القومية كالعراق.

عمدت إيران في عهد محمد خاتمي إلى تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربي لتكون مدخلا لها في العراق من خلال [1] :

1_تنقية أجواء التوتر الإيراني البحريني خاصة بعد أن كانت الحكومة البحرينية قد أعلنت في 3 يونيو 1996 وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران وتسانده لقلب نظام الحكم في البلاد وما قررته من سحب سفيرها من طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفير. و أعربت القيادة الإيرانية الجديدة عن رغبتها في تطوير العلاقات بين البلدين الجارين ، هذا يعني ضمنيا التزام السياسة الإيرانية قولا وفعلا ، بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة واحترام سيادتها و استقلالها و طبيعة نظامها السياسي ، و إيجاد صيغة أفضل للتعايش السلمي بين الدول المطلة على الخليج.

1 سيد عوض عثمان،"العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي و آفاق المستقبل في نافذة العلاقات الإيرانية الخليجية"، **مختارات إيرانية**، ع. 28(نوفمبر 2002) .

2_إدراك القيادة الإيرانية أهمية تطوير العلاقات مع السعودية و إقامة تعاون أوسع على المستوى الإقليمي وفي إطار العالم الإسلامي ، لما للبلدين من مكانة وثقل في الخليج والعالم الإسلامي وعلى صعيد النفط ، و تأطير هذه العلاقات بجميع جوانبها في أطر نظامية متينة.

_دعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي ، الدول الخليجية إلى وضع " وضع إستراتيجية أمنية مشتركة" تحقق أمنا ثابتا ودائما في المنطقة.

_سعت إيران لتفعيل علاقاتها مع الكويت ، حيث هدفت زيارة وزير الداخلية الكويتي لطهران، في يونيو 1998 إلى تدعيم التعاون الأمني والتنسيق بين البلدين لمنع تهريب المخدرات ، وتطورت العلاقات عقب زيارات ولي العهد ، رئيس الوزراء الكويتي لطهران في مارس 1999.

_تتوافر للعلاقات الإيرانية العمانية خصوصية بارزة ، وشهدت مزيدا من التطور ، خاصة في مايو 2001 عندما وقع البلدان اتفاقا لتشجيع الاستثمار وحمايته و تجنب الازدواج الضريبي وتبادل السلع و المنتجات و النقل البحري و الجوي ، وتنشيط التعاون في مجال التربية والتعليم و الزراعة و الثروة السمكية ، والبلديات و البيئة و الصحة و الاتصالات و موارد المياه.

_تطور العلاقات الإيرانية القطرية في حقبة حكم خاتمي ، حيث شهدت تفاعلات مهمة أبرزها زيارة أمير قطر لإيران في يوليو 2000 ، وزيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر في أكتوبر من العام نفسه لمزيد من التعاون الأمني.

_ثمة توافق في الرؤية الإيرانية الخليجية بشأن رفض أي تدخل أجنبي في العراق خارج قرارات "الشرعية الدولية" وأن مستقبل العراق يقع على عاتق شعبه وحده ومن ثمة ضرورة الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية وضرورة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما فيها الأسلحة النووية.

نلاحظ أن هذه السياسات الإيرانية كانت كانفتاح لإيران نحو الدول الخليجية من ناحية وخنق للنظام العراقي السابق ، وقد تبلورت معالم النفوذ الإيراني في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين من خلال:

سياسة المبادأة التي انتهجها الرئيس السابق محمد خاتمي والمبنية على التضامن و التعاون بين دول المنطقة من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة الخلاف الحدودي ، الخلاف المذهبي ، الخلاف العرقي و الخلاف الأيديولوجي. [1]

تحول العراق بعد سقوط نظامه السابق إلى ساحة لإيران مارست من خلالها المواجهة مع الولايات المتحدة و عملت بقوة على دعم قيام نظام موال لها من خلال شبكة علاقات و تحالفات معقدة واسعة.[2]

ب _وسائل النفوذ الإيراني في العراق

استخدمت إيران عددا من الأدوات السياسية و الأمنية للنفوذ إلى الواقع العراقي ، و اتضح ذلك من خلال :

1_ اعتراض إيران و عدم التسهيل للولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق من خلال أراضيها أو مجالها الجوي رغم توافق ذلك مع الهدف الإيراني لإسقاط نظام صدام حسين ، و إزاحة احد ابرز أركان النظام القومي العربي،[3] و ذلك من اجل إبداء حسن النية و استرضاء الشعب العراقي و تهيئة الأرضية لما بعد صدام حسين قد حسم من طرف القوى العظمى .

1 سيد عوض عثمان، مرجع سابق.

2 طلال عتريس "علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات"، في:-http://dohainstitute.org/home/getpage/dd158f4b-aa0e-4546-8220-777574392851/0a9ad708-417a-491a-8fb6-6ac46c339a83 ، 2019/06/12

3 سيد حسين موسوي،"إيران و الدور التركي في الشرق الأوسط"،شؤون الأوسط،ع.4 ،(جويلية 2011).

2_ اختراق منظومة القيادة العراقية من خلال تقديم الاستشارات للمتحكمين في النظام السياسي حول بعض القضايا و المشكلات العراقية السياسية و الاقتصادية، و تكثيف الحوار و الاتصالات معهم.[1]

3_ عملت إيران على وضع الأموال في خدمة الكثير من رجال الدين في العراق لصرفها على المحتاجين من قبل قوى إسلامية سياسية شيعية بالأساس ، بغرض التأثير الفكري و السياسي و العملي عليها بما يتوافق مع التوجهات الإيرانية .[2]

4_ السعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين العام و الخاص ، من خلال طبقة رجال الأعمال و المتحكمين في القطاع الخاص ، و كذلك من خلال كبار الموظفين العاملين في الجهاز الإداري في العراق ، و كذلك مع بعض الأفراد ذوي النفوذ في الدوائر الحكومية.[3]

5_ التركيز على مخاطبة الرأي العام العراقي من خلال السيطرة على بعض وسائل الإعلام ، و هو الأمر الذي تم من خلاله إنشاء المحطات الفضائية التلفزيونية الطائفية الموجهة إلى الشعب العراقي مثل :أهل البيت الفرات ، السلام ،كربلاء ...الخ ،اغتيال العناصر و الرموز الشيعية التي تشكل خطرا على المشروع الإيراني في العراق كما حدث لعبد المجيد الخوئي.

7_ حضور إيراني في كردستان العراق عبر مكاتب استخبارات الحرس الثوري الإيراني الرسمية في السليمانية و أربيل.

1 محجوب الزويري،"الوجود الإيراني في العراق ،حقائق جديدة" في:css-jordan/org.(2019/06/12).

2 محجوب الزويري ، المرجع نفسه.

3 محجوب الزويري ، المرجع نفسه.

_بسط النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق من خلال ما يلي[1] :

تنشيط طبقة قوية من التجار الإيرانيين العائدين إلى العراق و بالأخص بمدينة كربلاء و النجف و محاولة السيطرة على السوق العراقي .

_ فتح فروع لبنوك إيرانية تحت عباءة عراقية في مدن عديدة مثل الكوفة ،البصرة و الديوانية ...الخ

المطلب الثالث :انعكاسات النفوذ الإيراني في العراق

انعكس النفوذ الإيراني من خلال:

1_ التدخل الواضح في الشؤون الداخلية للعراق منذ سقوط نظام صدام حسين ، فقد صرح و زير الدفاع العراقي في الحكومة الانتقالية "حازم الشعلان" في جوان 2004 قائلا :"إيران لا تزال العدو الأول للعراق ، فهي تدعم الإرهاب و تحضر الأعداء إلى العراق ، و لدي دلائل واضحة لتدخل إيران في الشؤون الداخلية العراقية "، كما صرح في مناسبة أخرى :"إن الإيرانيين يحاربوننا لأننا نريد أن نبني الحرية و الديمقراطية ، و هم يريدوا أن يبنوا ديكتاتورية إسلامية و أن يحكم رجال الدين العراق ".

2_ قيام إيران بإفساد القطاع الزراعي في العراق ، من خلال قيامها بتصريف فضلات المصانع و المعامل الكيماوية إلى نهر "الكارون " و الأنهار التي تصب في العراق ، و قيامها بقطع المياه و تحويل مسار بعض الأنهار الأخرى إلى داخل الأراضي الإيرانية مثل نهر "الوند "الذي يغذي المناطق الزراعية في محافظة "ديالى".[2]

3_ استغلال ما سمي بالسياحة الدينية من اجل محاولة العبث بالتركيبة الديموغرافية و القومية ،إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن آلاف الإيرانيين يدخلون العراق يوميا ، بعضهم يستقر بطريقة غير شرعية

1 لقاء العزاوي،"المشروع الإيراني في المنطقة العربية و مستقبله"،في:www.mesc.com.jo.(2019/06/12).

2 لقاء العزاوي،المرجع نفسه.

بالإضافة إلى إعداد غير مقدرة تدخل إلى العراق بطرق سرية ، و هذه العملية دفعت بعض التابعين لإيران في مرحلة صياغة الدستور العراقي قبل عام 2005 إلى الدعوة إلى إدراج القومية الفارسية كقومية رابعة بعد العربية و الكردية و التركمانية.

4_ محاولة إيران تخريب الاقتصاد العراقي حيث أصبح العراق حيث أصبح العراق سوقا مفتوحة للبضائع الإيرانية بمختلف أنواعها ، مما جعل الاقتصاد العراقي تابعا لإيران تبعية مطلقة ، و معتمدا عليها اعتمادا كليا كما شجعت إيران التجار على السفر إلى العراق و الاستثمار هناك و خصوصا في المدن المقدسة عند الشيعة و دفع أسعار خيالية للاستحواذ على اقتصاد العراق .

5_ حالة اللااستقرار الذي يشهدها العراق من عقد ،بسبب البعد الطائفي الذي زكته إيران من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للعراق .

6_ وقف ضخ مياه نهر"الوند" الذي ينبع من الأراضي الإيرانية و يتجه إلى محافظة ديالى العراقية تحت ذرائع واهية ، الأمر الذي ترتب عليه حرمان الآلاف من أهالي المنطقة من المياه الصالحة للشرب فضلا عن تبوير الأراضي الزراعية السنية. [1]

1 مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية. مرجع سابق.

الخاتمة

برز الدور التركي الإيراني في منطقة الخليج بعد وصول نخب سياسية معتدلة ومنفتحة على منطقة الخليج والدول العربية. وقد تبلور هذا الدور في وجود كلا البلدين في العراق ، باعتباره دولة نفطية هامة بالإضافة إلى عدم وجود استقرار سياسي و اجتماعي ما يدفع كل من تركيا و إيران إلى إبراز نفوذهما .

فتركيا كرست دورها في العراق في منطقة كردستان العراق، فأصبحت هذه الأخيرة سوقا تجارية لها، أما إيران فقد اعتمدت في تكريس دورها على المراجع الدينية التابعين لها بالإضافة إلى النخبة الحاكمة الموالية لإيران .

ومن جهة أخرى نجد إن كل من تركيا وإيران حاولا إبراز دورهما في المنطقة من خلال دعمهما للأطراف المتنازعة في الدول العربية التي شهدت ما سمي بالحراك العربي ، وهو ما ابرز الدور التركي الإيراني في المنطقة بشكل جلي، وكان له أثرا واضحا على نفوذهما في المنطقة سواء إيجابا أو سلبا. يمكن الحديث عن ثلاثة تصورات المستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي :

1- تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها.

2 - تصور حضور الدور التركي مع محدودية فاعليته، وهو ما يمثل استمراراً للوضع القائم بدرجة أو بأخرى، وامتداداً للسياسة التركية التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغيرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على

افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا.

3 – تصور تراجع الدور التركي: سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والإهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في السنوات الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية القديمة. فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية.

أما إيران ، التي صنفت ذات يوم بالدولة المارقة فبإمكانها مواصلة تقدم نفوذها في المنطقة خاصة بعد بروز بوادر عودة النظام السوري نظام الأسد، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة كنظام مقاوم وكأحد أهم حلفاء إيران في المنطقة ، ما قد يعيد تشكيل أقطاب النظام الإقليمي في منطقة الخليج ، والذي قد تكون فيه تركيا الضلع الأضعف بسبب دعمها المباشر للمعارضة السورية، التي لم تحرز أي تقدم ملموس في الواقع السوري وقد ساهم الانفتاح الذي انتهجته إيران مؤخرا على دول الجوار العربي في تصحيح النظرة السلبية تجاهها من قبل بعض النظم العربية، ما ساهم في تثبيت دورها في المنطقة كدولة محورية لا يجب تجاهلها في حل مشاكل المنطقة خاصة الأزمة السورية الحالية .ساهمت الثورات العربية في إعادة تشكيل الدورين التركي والإيراني في الخليج. كما أعادت رسمت خارطة النفوذ لكلاهما فيالمنطقة فبعد أن كانت تركيا تحظى بقبول شعبي ورسمي من قبل جل الدول العربية في منطقة الخليج منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 للحكم ، ما سهل لها تكريس

نفوذها بشكل رسمي ،كذلك تراجع هذا القبول في السنوات الأخيرة بسب: دعم تركيا للثورة السورية ما وتر العلاقات التركية السورية والعلاقات تركية العراقية ، حيث يعتبر البلدان أصدقاء تركيا منذ 2002.

من ناحية أخرى انتهجت إيران في سياستها الخارجية سياسة صفر مشاكل، وحسن الجوار مع الدول الخليجية، هذه الأخيرة رحبت بهذه المبادرة خوفا من دعم إيران لقوى المعارضة في هذه الدول.

يمكن تصور مستقبل الدور الإيراني ونفوذها في:

1- تصور الانفتاح والاستمرارية: يقوم هذا التصور على مواصلة الحكومة الإيرانية سياسة الانفتاح على الغرب ، وبالتالي زيادة القبول لها في الدول العربية الخليجية مما يجعل هذه الأخيرة سوقا اقتصادية لإيران ، بالإضافة إلى توفر ظروف الاستقرار السياسي في الداخل الإيراني.

2_تصور التراجع بهذا التصور يقوم على تراجع الانفتاح الإيراني على الخارج وعدم قبول هذا الأخير لهذا الانفتاح ، خاصة في حال سقوط نظام الأسد في سوريا وتراجع النظام العراقي الحالي ، وبروز السعودية الخصم التاريخي لايران_كدولة فاعلة في المنطقة.

أولا:الموسوعات

1.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،(د.م.ن)،(د.د.ن)،(د.ت.ن) .

2. الكيلاني عبد الوهاب و أخرون،موسوعة السياسة ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر و دار الهدى للنشر و التوزيع،1985.

ثانيا:الكتب

1.أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، 2009.

2.احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

3.أ،دال روبرت ، التحليل السياسي الحديث ،ترجمة علاء بوزيد ،علاء الدين هلال ،القاهرة: مركز الأهرام للنشر الطبعة5 ، 1993.

4.ألجوهري يسرى ، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية ،الإسكندرية ومؤسسة شباب الجامعة، 1993.

5.جميل مطر و علي الدين هلال،النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة 3 ،1983.

6.جونسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية ترجمة محمد بن احمد مفتي ، محمد السيد سليم ،الرياض : عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود.

7.جيفر روبرت،اليستري ادوارد،المعجم الحديث للتحليل السياسي،ترجمة عبد الرحيم الجلبي، بيروت :الدار العربية للموسوعات ،1999.

8.حسين عبد الحميد احمد رشوان،في القوة ،السلطة و النفوذ دراسة في علم الاجتماع السياسي ،الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب .

9.رضوان وليد ،العلاقات العربية التركية :دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية وpkkفي العلاقات العربية- التركية العلاقات السورية –التركية نموذجا ،بيروت:شركة المطبوعات للنشر و التوزيع،2009.

10.سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية،عمان: دار وائل للنشر،الطبعة 3، 2006.

11.شيخ يزدين شوكت ، المسالة الكردية في العلاقات التركية _ الإيرانية ،اربيل: ناراس للطباعة و النشر، 2001.

12.صافي عدنان ، الجغرافية السياسية والتوزيع بين الماضي والحاضر، عمان :مركز الكتاب العربي للنشر، 1999.

13.صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، الإسكندرية :منشاة المعارف ،1999.

14.عبد الرحيم محبوب ،واقع و مستقبل الاقتصاد الخليجي،مكة: دار ناشري لنشر الالكتروني ،جامعة أم القرى ،2017.

15.عبد القادر دندن ،الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية عمان :مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

16.عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006.

17.علي الدين هلال ، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار و التغيير،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

18.قحطان أحمد قحطان،المدخل إلى العلوم السياسية،عمان:دار الثقافة للنشر و التوزيع،2012.

19.محمد احمد العدوي ،"حرب الخليج و امن الخليج" ،مصر:مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر ، 1998.

20.محمد السيد سعيد ،مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج ،الكويت :عالم المعرفة ،1992.

21.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،مصر، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية،الطبعة .2، 1997.

22.محمد شلبي ،المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم الإقتربات الأدوات ، الجزائر: دار هومة ، 2002.

23.محمد محمود الطناحي ، "الولايات المتحدة الأمريكية و الخليج العربي "، القاهرة :مطبعة المدني ،2005.

24.مصباح عامر ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

25نوفل ميشيل ، عودة تركيا إلى الشرق،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

26. عقراوي نجدت ، "تجارب الحكم الكردية ... رؤية نقدية "،في أمين شحاتة (مؤلف) ، الكرد... دروب التاريخ الوعرة ،لدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،2006 .

26.هاني الياس الحديثي ،سياسة باكستان الإقليمية،1971 –،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 .

27.يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت : دار الكتاب العربي،الطبعة.2 ، 1987.

ثالثا: المجلات

1.إبراهيم خليل العلاف، "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 2003"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، عدد.05، 2003.

2.أحمد داوود أوغلوا، "الاستراتجيات التركية "، مجلة شؤون الأوسط،عدد 116، خريف 2004.

3.احمد سالم علي ،" القوة و عالم ما بعد الحرب الباردة ، هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي ؟،مجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد. 20، خريف 2015.

4."تركيا بين الموقع الإستراتيجي و الدور القادم"،مجلة الأردن للدراسات الإستراتيجية،عدد. 4 ،شتاء-صيف 2009.

5.خالد أحمد الرماح،"أزمة تمويل منظمات المجتمع المدني" مجلة مدارات إستراتيجية.مجلد.1،عدد.3،جانفي 2015.

6.خضر إبراهيم ، "العراق و دول الجوار ، دور العراق كعامل توازن "،مجلة السياسة الدولية ، عدد. 7،جانفي 2015.

7.خورشيد دلي، "الدوافع لتركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق"، مجلة الوحدة الإسلامية ،ع 135، مارس 2013.

8.سعد حقي توفيق،"السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي2002-2008" ، مجلة العلوم السياسية .عدد 39.

9.سيد حسين موسوي،"إيران و الدور التركي في الشرق الأوسط"،مجلة شوؤن الأوسط،عدد.4 ،جويلية 2011.

10.سيد عوض عثمان،"العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي و آفاق المستقبل في نافذة العلاقات الإيرانية الخليجية"، مجلة مختارات إيرانية، عدد. 28،نوفمبر 2002 .

11.شذى زكي حسن ،"النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع و التدخلات الإقليمية و الدولية "، مجلة المستنصرين للدراسات العربية و الدولية ،عدد. 36،جانفي 2015.

12.عبد الله عرفان، "الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان"،مجلة السياسة الدولية،عدد. 182، أكتوبر 2010.

13.عماد شيحة، "تركيا والشرق الأوسط دور إقليمي متجدد"، مجلة قضايا إستراتيجية، عدد. 72 ،مارس 2010.

14.عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط، بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، دورية أوراق كارنيجي، مركز الشرق الأوسط، عدد 10 سبتمبر 2008.

15.لقمان عمر محمود النغيمي، "التوجيهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"،مجلة دراسات إقليمية، ع25.25 .

16.ناتالي توتشي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسية الدولية، عدد.182، أكتوبر 2010.

17.الهادي غليون،"قراءة في كتاب :عبد الله تركماني،تعاظم الدور الإقليمي لتركيا،مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده"، المستقبل العربي،عدد.2011،384.

رابعا: المذكرات

1.عياد محمد سمير،"مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق".مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر .كلية العلوم السياسية و الإعلام و الاتصال 2004/2003).

خامسا: المواقع الإلكترونية

1.وليد عبد الحي: "بنية القوة الإيرانية وآفاقها"،من الموقع:

Stadialjazeera .net/irandst rength factors/2013160010552917323

2.قصي طارق ،"أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي"من الموقع:http://www.alukha.cultur.net

الدولة العثمانية الجديدة،الدور التركي في المنطقة العربية"،من الموقع: http://beladitoday.com/index.php

3.مروة وحيد، أكرم حسام، "مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص و الإشكاليات"من الموقع :

http://www.baghdadcenter.net/articles-17.html

4.كينيث كاتزمان، "النفوذ الإيراني في العراق". من الموقع : http://www.ecssr.ac.ae

5.عياد البطنيجي، "الدور الإيراني: الفرص و العوائق البنيوية"، من الموقع:

http://www.alukah.net/Authors/View/Culture/3736

6.فيصل أمين ، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق و تقوية الدور الإيراني" ، من الموقع :

http://www.alukah.net/Authors/View/Translations/5412

7.طلال عتريس "علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات"،

من الموقع:-http://dohainstitute.org/home/getpage/dd158f4b-aa0e-4546-8220

777574392851/0a9ad708-417a-491a-8fb6-6ac46c339a83

8.محجوب الزويري،"الوجود الإيراني في العراق ،حقائق جديدة" في: css-jordan/org

9.لقاء العزاوي،"المشروع الإيراني في المنطقة العربية و مستقبله"،في:www.mesc.com.jo